

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: مالية وجباية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:

عنوان الموضوع:

تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين

دراسة حالة شركة الوطنية للتأمين SAA -
وكالة سيدي عيسى 2013-2015

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ:
- براج دلال

من إعداد الطالب:
- قية حسان

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
غادري حورية	أستاذ مساعد ب	جامعة المسيلة	رئيسا
براج دلال	أستاذ مساعد ب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
لقيطي لخضر	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

شكر وتقدير

اشكر الله عز وجل الذي وفقني وأعاني على إنجاز هذا البحث
وفتح لي الأبواب من حيث لا أعلم، فما كنت لأصل
لما وصلت إليه لولا أن وفقني الله، فالحمد لله كثيرا.
وأقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذة براج دلال على
قبولها الإشراف على إنجاز هذا البحث وعلى توجيهاتها وحرصها المستمر.
كما أقدم بفاثق الاحترام والتقدير إلى لجنة المناقشة.
كما أوجه فائق تقديري إلى كل مسؤولي وكالة الشركة الوطنية للتأمين
بسيدي عيسى وبالأخص السيد مدير الوكالة نجحي نور الدين
الذي قدم لي الكثير من المساعدات والتسهيلات من
أجل إنجاز الدراسة الميدانية.
كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب
أو من بعيد في إعداد هذا البحث،
وأخص بالذكر صاحب مكتبة النور فاتح، وزميلي عادل اللذين
ساعدوني كثيرا في إعداد هذا البحث.

إهداء

لم أجد الكلمات التي توفي حقها

إلى أمي وأبي حفظهما الله وقدرني على برهما

إلى عمتي الغالية التي ساهمت في نجاحي

إلى كل الأصدقاء الذين أعرفهم والزملاء الذين

أحببتهم وعاشرتهم طيلة أيام الدراسة

إلى كل من علمني حرفا

إلى كل من نساهم قلبي، ولم ينسأهم قلبي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



فهرس المحتويات

	شكر وعرfan
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والأشكال
أ . د	مقدمة عامة
الفصل الأول : الإطار العام للنظام المحاسبي	
01	تمهيد
02	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي
02	المطلب الأول: المفهوم ومجال التطبيق
03	المطلب الثاني : المبادئ والفرضيات المحاسبية
05	المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي
06	المبحث الثاني: التنظيم المحاسبي
06	المطلب الاول : تعريف بعض عناصر قوائم المالية
07	المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي والتقييم
11	المطلب الثالث: عمليات خاصة للتقييم والتسجيل المحاسبي
خلاصة	
الفصل الثاني : محاسبة شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي	
14	تمهيد
15	المبحث الأول: عموميات حول التأمين
15	المطلب الاول: تعريف التأمين
16	المطلب الثاني: أهمية التأمين
17	المطلب الثالث: عناصر التأمين
18	المبحث الثاني: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين

18	المطلب الأول: مفهوم التنظيم المحاسبي في شركات التأمين
19	المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين
20	المطلب الثالث: وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين
21	المطلب الرابع: مقومات النظام المحاسبي في شركات التأمين
23	المبحث الثالث: محاسبة شركات التأمين من منظور المعايير المحاسبية الدولية
23	المطلب الأول: المعايير التي تتأثر بها شركات التأمين
24	المطلب الثاني: المحاسبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS4
26	المبحث الرابع: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي للتأمينات
26	المطلب الأول: الميزانية
27	المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج
27	المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة
28	المطلب الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة
خلاصة	
الفصل الثالث : دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA	
31	تمهيد
32	المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين SAA
32	المطلب الأول: نشأة الشركة الوطنية للتأمين SAA
33	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA
37	المطلب الثالث: أهداف الشركة الوطنية للتأمين SAA
37	المطلب الرابع: الخدمات التي تقدمها الشركة الوطنية للتأمين SAA
39	المبحث الثاني : تقديم وكالة سيدي عيسى
39	المطلب الأول : الهيكل التنظيمي للوكالة
41	المطلب الثاني: أهداف وكالة التأمين بسيدي عيسى
42	المطلب الثالث: دورها الإقتصادي

43	المبحث الثالث: تحليل الأداء المالي لشركة الوطنية للتأمين SAA
43	المطلب الأول: التحليل المالي
47	المطلب الثاني: التحليل المالي للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة (2013-2015)
	خلاصة
	خاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق
	ملخص الدراسة

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
23	يمثل المعايير التي تتأثر بها شركات التأمين	1-2
47	يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة (2013-2015)	1-3
48	يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة (2013-2015)	2-3
48	يمثل جدول حسابات النتائج للفترة (2013-2015)	3-3
50	يمثل نسب هيكله الأصول للفترة (2013-2015)	4-3
51	يمثل نسب هيكله الخصوم للفترة (2013-2015)	5-3
52	يمثل تغيرات رأس المال العامل الصافي للفترة (2013-2015)	6-3
52	يمثل تغيرات رأس المال العامل الخاص للفترة (2013-2015)	7-3
53	يمثل تغيرات رأس المال العامل الخارجي للفترة (2013-2015)	8-3

53	يمثل تغيرات رأس المال العامل الخارجي للفترة (2013-2015)	9-3
54	يمثل تغيرات الخزينة للفترة (2013-2015)	10-3
55	يمثل حساب نسب السيولة للفترة (2013-2015)	11-3
56	يمثل حساب نسب التمويل والإستقلالية المالية للفترة (2013-2015)	12-3
57	يمثل حساب نسب المردودية للفترة (2013-2015)	13-3

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
02	مكونات النظام المحاسبي المالي	1-1
36	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة	1-3
41	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للتأمين بسيدي عيسى رمز 1810	2-3
50	يمثل نسب هيكل الأصول للفترة (2013-2015):	3-3
51	يمثل نسب هيكل الخصوم للفترة (2013-2015):	4-3

ت ت ت ت و و ت ت
ت ت ت ت و و ت ت
ت ت ت ت و و ت ت

مقدمة عامة:

تلعب محاسبة التأمين دورا هاما في توفير المعلومات للأطراف المستفيدة حتى تساعدهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص استخدام الموارد، ويعتبر النظام المحاسبي شبكة للاتصال الرسمية التي تنتج المعلومات تلقائيا والتي تساعد المنفذين في تحقيق الأهداف الأساسية والتي تكون محددة مسبقا من خلال التنظيم.

حيث سعت الجزائر جاهدة ان يشمل النظام المحاسبي كل المؤسسات، ومن بينها شركات التأمين التي لها خصوصيات في معاملاتها وبالتالي من الضروري وجود أنظمة وتشريعات قانونية تنظم المحاسبة، ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في تطوير الأنشطة الاقتصادية فمن المؤكد أن شركات التأمين تعرضت لإجراءات الاصلاح المحاسبي من خلال تطبيقها النظام المحاسبي المالي، حيث يقوم هذا النظام المحاسبي بتجميع وتصنيف وتحليل وتوصيل المعلومات المحاسبية الملائمة التي تتعلق بالعمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة مالية محددة، ولذا فإنه من الضروري الاهتمام بهذا لنظام ومحاولة تطويره من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

والإشكال الذي يطرح هو:

ما مدى تطبيق الشركة الوطنية للتأمين SAA بمعايير النظام المحاسبي المالي؟

ولمعالجة هذه الاشكالية يمكننا طرح الأسئلة التالية:

- ✓ ماذا نعني بالنظام المحاسبي في شركات التأمين ؟
- ✓ ما هي القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي للتأمينات ؟
- ✓ ماذا نعني بمحاسبة شركات التأمين من منظور المعايير المحاسبية الدولية ؟

فرضيات البحث:

❖ يعمل النظام المحاسبي في أي مؤسسة من المؤسسات (ومن بينها شركات التأمين) على توفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستويات الادارية المختلفة في تقييم نتائج تطبيق السياسات المختلفة.

❖ المحاسبين في قطاع التأمين لهم ثقافة محاسبية وفق النظام المحاسبي المالي.

❖ نشاط التأمين يتلائم مع التنظيم المحاسبي.

اهداف البحث:

بالإضافة للإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث، واختيار صحة الفرضيات المتبناة تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

- فهم طبيعة النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين.
- الإطلاع على مختلف التعديلات التي حدثت على النظام المحاسبي المالي ليتوافق مع قطاع التأمين.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الموضوع مع التغيرات التي طرأت في الانظمة المحاسبية بالجزائر، وذلك بتبني النظام المحاسبي المالي، الذي ساهم دون شك في خلق المناخ الملائم لترقية الممارسة المحاسبية وجعلها تواكب التطورات التي تحصل في الدول التي من حولنا، وهذا لأن النظام المحاسبي يستمد مرجعيته من المعايير المحاسبية الدولية.

مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية أدت بنا الى البحث في هذا الموضوع بما أنه يندرج ضمن التخصص.
- التطورات التي شهدتها الجزائر في ظل انتقالها للنظام المحاسبي المالي.

حدود الدراسة :

تهتم هذه الدراسة بالمحاسبة المالية في شركات التأمين، ومحور إهتمامنا يتعلق بتناول الإطار النظري والتطبيق العلمي للمحاسبة في شركات التأمين من خلال النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية.

تتمثل حدود الدراسة في:

- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة بالوكالة الجزائرية للتأمينات SAA سيدي عيسى والتي درسنا فيها مدى تأثير النظام المحاسبي في شركات التأمين.
- الحدود الزمانية: تمت دراسة الحالة بالوكالة الوطنية للتأمينات SAA سيدي عيسى وذلك بإسقاط الدراسة النظرية على سنة 2013-2015.

منهج الدراسة :

نستعمل في هذه الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي إعتدنا على دراسة الحالة وعلى التحليل المالي للشركة الوطنية للتأمين.

صعوبات البحث:

واجهتنا عند اعداد المذكرة عدة صعوبات من بينها:

- ✓ نقص في المراجع.
- ✓ صعوبة في تجاوب عينة الدراسة مع الموضوع المقدم.
- ✓ ضيق الوقت.

الدراسات السابقة:

يعد موضوع التنظيم المحاسبي في شركات التأمين من المواضيع الحديثة، وأهم الدراسات التي تمكنا من الحصول عليها، وتعتبر ذات صلة بموضوع الدراسة وتخدم الأهداف التي أجريت من أجريها هي:

- نور الدين بعليش، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري، مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010-2011. حيث خلص الباحث في الأخير المعرفة مختلف المعالجات المحاسبية الخاصة بشركات التأمين والى أهم مقومات هذا التنظيم في ابراز وتأصيل القواعد والأسس الخاصة به.
- عيساوي سعيدة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين دراسة حالة الوكالة الوطنية للتأمينات CAAT غرداية خلال الفترة 2009-2010، مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011-2012. حيث خلص الباحث من خلال الدراسة أن النظام المحاسبي المالي تم تكييفه تبعا لأسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية، وأن الهدف من النظام المحاسبي هو التغيير.
- طاييب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ضل المعايير المحاسبية الدولية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR - 2012، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2014-2015.

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث الى أن المعايير المحاسبية الدولية شهدت قبولا دوليا واسعا، اذ إتجهت العديد من الدول نحو تبنيها وذلك بإصلاح نظامها المحاسبي المالي.

هيكل البحث:

سعيًا للإطاحة بجوانب وأساسيات البحث وللإجابة عن الإشكالية فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي والتأمين

يحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث، حيث يعتبر كمدخل لدراستنا والذي وجدنا أنه أساسي لمعالجة الموضوع حيث تطرقنا من خلاله إلى الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وإلى التنظيم المحاسبي.

الفصل الثاني: محاسبة شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى عموميات حول التأمين تم للتنظيم المحاسبي في شركات التأمين، ومحاسبة شركات التأمين من منظور المعايير المحاسبية الدولية، ثم تطرقنا إلى القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي للتأمينات.

الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين

خصص هذا الفصل لدراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين، حيث قمنا بتقديم الشركة الوطنية للتأمين ثم تطرقنا لوكالة سيدي عيسى، ثم دراسة التحليل المالي للشركة.

الأمم المتحدة
الأمم المتحدة

الأمم المتحدة للنظام

الأمم المتحدة والتأمين

تمهيد:

النظام المحاسبي لم يأتي بمبادئ وطرائق محاسبية جديدة وإنما بمنهجية تجعل المحاسبة أكثر تنظيماً عما كانت عليه في الماضي، وكذا تشغيل النظام المحاسبي بطريقة فعالة حتى يتمكن من إنتاج قوائم مالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، ولذلك سنحاول في هذا الفصل بدراسة الإطار العام للتنظيم المحاسبي من جهة ومن جهة أخرى دراسة الإطار العام للتأمين، وذلك من خلال التعرف على أساسيات ومقومات التنظيم المحاسبي وكذلك على مفهوم التأمين وأنواعه وأهميته.

وسنتناول في هذا الفصل مبحثين كالتالي:

✓ المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

✓ المبحث الثاني: التنظيم المحاسبي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

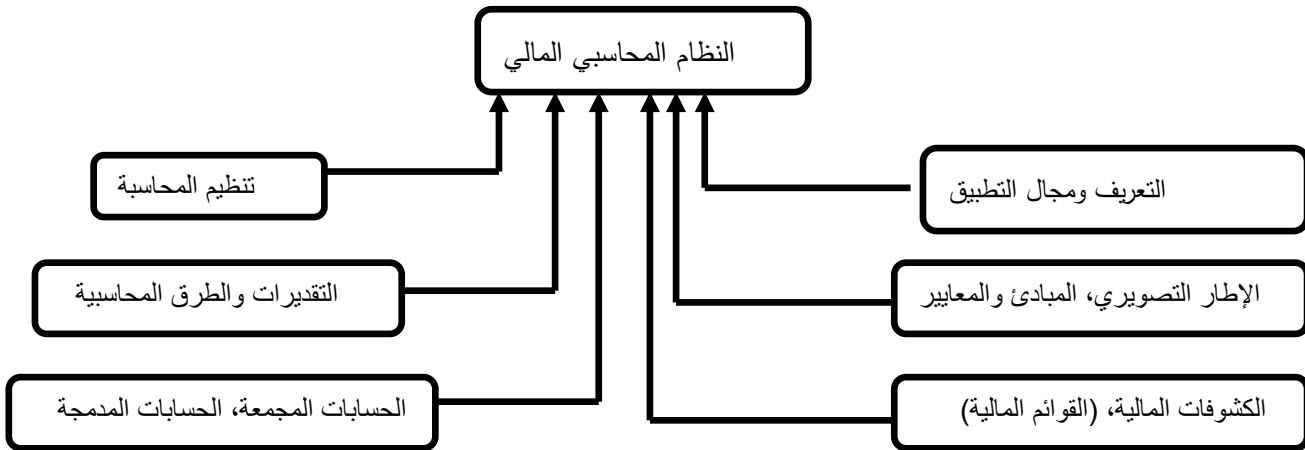
تم تطبيق النظام المحاسبي المالي في مختلف المؤسسات الجزائرية وذلك لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والذي أحدث تغيرات جذرية على نظامها المحاسبي وهو أفضل خيار كما يعتبره مجلس المحاسبة الوطني. وسنتطرق في هذا المبحث إلى كل من مفهوم ومجال تطبيق النظام المحاسبي وكذا المبادئ والفرضيات المحاسبية وفي الأخير أهداف النظام المحاسبي.

المطلب الأول: المفهوم ومجال التطبيق

أولاً: مفهوم النظام المحاسبي المالي: عرف القانون 11/07 الصادر بتاريخ 2007/11/25 النظام المحاسبي المالي في المادة 03 منه حيث سمي بالمحاسبة المالية: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة في تصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية¹."

ثانياً: مكونات النظام المحاسبي المالي

الشكل رقم (1-1): يمثل مكونات النظام المحاسبي المالي.



المصدر: عيساوي سعيدة " اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين، دراسة حالة الوكالة الوطنية للتأمينات CAAT غرداية 2010/2009 السنة الجامعية 2012 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص03

¹ القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ 2007/11/25، الجزائر، المادة 03، ص 03

ثالثاً: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بمسك محاسبة مالية، يمكن أن يكون: (خاضع للقانون التجاري أو يمثل التعاونيات ومختلف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المنتجة للسلع أو الخدمات التجارية أو غير التجارية)، ويكون إستعمال المعلومة المالية حسب النظام المحاسبي المالي من طرف:

- ✓ المسيرين، وأعضاء الإدارة والمراقبة ومختلف الهياكل المختلفة الداخلية للمؤسسة.
- ✓ مقدمي رؤوس الأموال (الملاك والمساهمين والبنوك وغيرها من المقرضين).
- ✓ الإدارة وغيرها من المؤسسات مع سلطات المراقبة والسيطرة (إدارة الضرائب، وإحصاءات وطنية... الخ).
- ✓ الشركاء الآخريفي المؤسسة مثل شركاء التأمين والموردين والموظفين والعملاء.
- ✓ جماعات المصالح الأخرى بما في ذلك الجمهور بشكل عام.¹

المطلب الثاني: المبادئ والفرضيات المحاسبية

أولاً: الفرضيات المبدئية للنظام المحاسبي المالي

1. محاسبة السنة، محاسبة القيام بالنفقات محاسبة الإلتزامات: مع مراعاة الأحكام النوعية المتعلقة بالوحدات الصغيرة وتتم محاسبة أثار المبادلات وغيرها من الإحداث على أساس الحقوق المثبتة عند حدوث المبادلات أو الإحداث وليس عند التدفقات النقدية الموافقة وتعرض في البيانات المالية الخاصة بالسنوات التي تلحق بها.
2. إستمرارية الإستغلال: تعد البيانات المالية على أساس استمرارية الأستغلال لأبىافتراض متابعة الوحدة أعمالها في المستقبل، وإعتبار حدوث التصفية أوإنقطاع النشاط حالة إستثنائية، وإذا لم يتم إعداد البيانات المالية على هذا الأساس المستند إليه في ضبطها.²

¹ سعدي عبد الحليم، محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ضل تطبيق النظام المحاسبي المالي، "دراسة عينة من المؤسسات، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم تجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 115

² عيسوي سعيدة، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين، دراسة حالة الوكالة الوطنية للتأمينات CAAT غرداية خلال الفترة 2010/2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم تجارية، جامعة ورقلة، 2012، ص 04

ثانياً: المبادئ المحاسبية الأساسية: تبنى النظام المحاسبي المالي مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وقد حددها ب 12 مبدأ هي:

- استقلالية الدورات: إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الاحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.
- مبدأ الأهمية النسبية: تكون المعلومة ذات معنى، أي ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم.
- مبدأ الحيطة والحذر: أي ضرورة تحلي بالحذر وعندما يتعلق الأمر بقرارات تكتسي طابع الإفصاح أي على المؤسسة اختيار الطرق التي تملك من الأدلة المعقولة ما يكفي واختيار قيمة التقدير التي تعطي أقل قدر ممكن من الربح وتطبق مبدأ الحيطة والحذر لا يؤدي الى انشاء مؤونات مفرط بها.
- تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني: هذا المبدأ جديد في الجزائر، حيث ينبغي التعامل مع الاحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، ومن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرص الإيجار ضمن الميزانية.
- مبدأ المقاصة: ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وعناصر الأعباء والإيرادات التي يتضمنها حساب النتائج.
- مبدأ التكلفة التاريخية: تسجيل عناصر الأصول في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها، لكن هناك حالات يمكن فيها تعويض التكلفة التاريخية بما يسمى القيمة العادلة.
- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: يقتضي إنسجام المعلومات وقابليتها خلال الفترات متعاقبة، دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.
- عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة له.¹

¹ عيساوي سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 05

المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي

من أهداف المرجع الجديد ما يلي:

- ✓ ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- ✓ الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام.
- ✓ الاستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجات المختلفة.
- ✓ تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبياًملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرف المحاسبي.
- ✓ العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- ✓ محاولة جعل القوائم الحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية وتعزيز مكانة وتقنية الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية.
- ✓ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- ✓ التمكين من القابلية للمقارنة المؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
- ✓ المساعدة على نمو ومرد ودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أسسآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- ✓ نشر معلومات كافية وصحيحة موثوق بها تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.¹

¹ فيصل كنزة، بن يطو خدجة، المعالجة المحاسبية للتبثبات العينية و المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس،

جامعة بومرداس، 2011، ص 06

المبحث الثاني: التنظيم المحاسبي

وستتطرق في هذا المبحث إلى تعريف بعض عناصر القوائم المالية وقواعد التسجيل والتقييم وفي الأخير نعرض على العمليات الخاصة بالتقييم والتسجيل المحاسبي.

المطلب الأول: تعريف بعض عناصر قوائم المالية

ولقد عرف النظام المالي عناصر قوائم المالية كالتالي:

1. **الأصول:** عبارة عن كل الموارد التي تخضع لرقابة المؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية تنتظر منها المؤسسة مزايا اقتصادية لاحقة أو مستقبلية، و عليه فإن الأصول التي استأجرتها لهدف ما تعتبر من عناصر الأصول.
2. **الخصوم:** هي الإلتزامات الحالية عن أحداث اقتصادية ماضية، ويتم الوفاء بها في مقابل ضمان نقصان في الموارد وينتظر منها الحصول على منافع اقتصادية ومنه يلاحظ أن مئونة الأخطار تعتبر من عناصر الخصوم.
3. **الأموال الخاصة:** هي الفرق بين الأصول والخصوم الجارية وغير الجارية وتتكون من رأس المال المطلوب وغير المطلوب وبعض الاحتياطات و الرصيد المرحل و فرق التقييم.
4. **النواتج:** هي إرتفاع المزايا الاقتصادية خلال الدورة في شكل إدخارات أو زيادات في الأصول أو انخفاضات في الخصوم.
5. **الأعباء:** هي انخفاضات أو نقائص المزايا الاقتصادية إثناء الدورة في إطار نقص الأصول وزيادة الخصوم.
6. **النتيجة الصافية:** هي الفرق بين مجموع الإيرادات والأعباء للدورة المحاسبية، كما يمكن الإشارة إلى أنه لا تدخل ضمن النتيجة الصافية عناصر التكاليف والإيرادات للدورات السابقة

وحدد رقم الأعمال على أنه مبيعات البضائع والمنتجات المباعة للمواد والخدمات المقيمة بسعر البيع.¹

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي و التقييم

أولاً: المبادئ العامة: حيث تتمثل في المبادئ القاعدية لقياس عناصر البيانات المالية:

1. التسجيل المحاسبي:

- ✓ التسجيل المحاسبي للأصول والخصوم الإيرادات والتكاليف.
- ✓ كل التعاملات والمبادلات لا بد من تسجيله عند حدوثه.
- ✓ لا يمكن تبديل أو تصحيح تسجيل عملية معينة بمعلومات من طبيعة مختلفة.
- ✓ تسجيل الأصول ضمن الميزانية يكون عند احتمال تقديمه للمؤسسة نفع اقتصادي.
- ✓ يسجل الإيراد ضمن جدول حسابات النتائج عندما يكون هناك احتمال زيادة النفع الاقتصادي للمؤسسة جراء زيادة في قيمة أصول أو نقص في الخصوم ، مع إمكانية قياسه بشكل موثوق.
- ✓ تسجيل التكلفة في جدول حسابات النتائج عند احتمال وجود نقص في النفع الاقتصادي يكون متعلق باحتفاظ في قيمة الأصول وزيادة في قيمة الخصوم مع إمكانية قايسه.

2. قواعد عامة للتقييم:

- ✓ تحديد المبالغ المتعلقة بتسجيل عناصر القوائم المالية يكون التسجيل أو عند نهاية الدورة.
- ✓ طريقة التقييم العامة المستعملة في المحاسبة تركز على مبدأ التكلفة التاريخية، كما إننا نلتزم أنه من الضروري اللجوء إلى تقييم بعض العناصر بالقيمة الحالية (العادلة) أو بقيمة التخفيض أو يمكن كذلك إن تقييم بالقيمة المستحدثة.

¹ القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 276 - 289.

✓ تقييم الأصول الثابتة يكون بتكلفة حيازتها، إما الأصول المنتجة من طرف المؤسسة تقيم بتكلفة إنتاجها.¹

2-1- التكلفة التاريخية:

تتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات، عقب خصم الرسوم القابلة للإسترجاع، والتخفيضات التجارية وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الآتي:

- ✓ بالنسبة للسلع المكتسبة بمقابل، تحسب من كلفة الشراء.
- ✓ بالنسبة للسلع المستلمة كمساهمة عينية، تحسب من كلفة الشراء.
- ✓ بالنسبة للسلع المكتسبة مجاناً، تحسب من القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها.
- ✓ الأصول المكتسبة عن طريق التبدل تقيم بالقيمة المحاسبية للأصول المكتسبة.
- ✓ الأصول والمنتجات والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة تقيم بتكلفة الإنتاج.
- ✓ الإستخدامات المتحصل عليها بشكل مجاني، تقيم بالقيمة العادلة عند ضمها لإستخدام المؤسسة أي في ذمتها.²

2-2- القيمة الحالية:

ويمكن تعريفها على أنها القيمة القصوى بين سعر البيع وقيمة المنفعة، حيث أن سعر البيع هو المبلغ الممكن تحصيله عند بيع أصل معين في إطار سوق منافسة أما القيمة المنفعة فهي المستحقة للتدفقات المستقبلية المنتظر حصولها عند إستعمال هذا الأصل إلى نهاية مدة إستعماله.

2-3- القيمة العادلة: هي القيمة التي يتم على أساسها تبادل الموجودات بين أطراف ذات معرفة ورغبة في التعامل بنفس سياسة التعامل مع الغير. إن القيمة العادلة يجب أن تتحدد في

¹ القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره ص 41، 44

² عيساوي سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

ضوء عملية فعلية تتم لمبادلة أصل أو تسوية خصم وفق طرق المبادلة، بين أطراف لديها ما يكفي من المعلومات والقبول، كل ذلك يجب أن يكون في شروط المنافسة التامة.¹

ثانياً: قواعد خاصة في التقييم والتسجيل المحاسبي: الى جانب القواعد العامة نجد بعض العناصر التي تخضع لتقييم خاص ونذكر منها:²

1. الأصول الثابتة المادية والمعنوية:

الأصول الثابتة المادية هي أصول مادية موجهة للإستغلال في إنتاج السلع، أو توريد الخدمات، أو تأجير للغير أو إستعمالها لأغراض إدارية من خلال أكثر من دورة محاسبية.

أما الأصول الثابتة المعنوية فهي أصول بدون وجود مادي (غير ملموسة) قابلة للتحديد وموجهة لنفس الإستعمال، وكلا من الأصول الثابتة المعنوية والمادية يكون تحت مراقبة وإستعمال المؤسسة.

تقيم الأصول الثابتة بقيمتها السنوية إليها ويضاف إليها مجموع تكاليف الشراء، ومصاريف التثبيت، الرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى وإستثناء المصاريف العادية.

إن التثبيتات المنتجة من طرف المؤسسة تتكون من تكلفة العتاد، اليد العاملة وأعباء الإنتاج الأخرى، يضاف إليها تكلفة الإنشاء أو الإقتناء تكلفة التفكيك أو تكلفة تجديد الموقع عند إنقضاء مدة الإنتاج.³

2. الأصول الثابتة المالية:

الأصول الثابتة المالية هي جميع الأصول المالية ماعدا القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية وتتكون الأصول المالية غير الجارية من العناصر التالية:

¹ عيساوي سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 09

² القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره ص 60-61

³ عيساوي سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 11

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة.
- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة.
- السندات المثبتة الأخرى (أقساط رأس المال أو توظيفات لها أجل إستحقاق)
- القروض والحسابات الدائنة

3. الإهلاكات:

يعرف الإهلاك على أنه إستهلاك المنافع الإقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم توزيع المبلغ القابل للإهلاك بصورة مطردة على مدة دوام نفع الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة لهذا الأصل بعد نهاية الخدمة أو عند إنقضاء مدة نفعية.

ويقصد بالقيمة المتبقية المبلغ الصافي للأصل الذي يرتقب الكيان الحصول عليه عند إنقضاء المدة النفعية بعد إستبعاد تكاليف الخروج المنتظرة.

وللإشارة فإن طريقة إهلاك أي أصل هي إنعكاس تطور إستهلاك الكيان للمنافع الإقتصادية التي يديرها أو ينتجها ذلك الأصل، والطرق التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ما يلي :

- طريقة الإهلاك الخطي الثابت.
- طريقة الإهلاك الخطي المتناقص.
- طريقة وحدات الإنتاج التي تقوم على الإستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل.
- طريقة الإهلاك المتزايد.

وينصح النظام المحاسبي المالي بإعتماد طريقة الإهلاك الثابت في حالة عدم التمكن من تحديد هذا التطور في إستهلاك الكيان للمنافع الإقتصادية بصورة صادقة.¹

¹ مسعود شطيبة، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقة، 2013، ص19

4. المخزونات:

ينص المعيار « IAS2 » على وجوب تقييم المخزونات بالقيمة الأقل بين التكلفة المحاسبية الصافية للإنجاز.

المطلب الثالث: عمليات خاصة للتقييم و التسجيل المحاسبي

تطرق النظام المحاسبي المالي إلى بعض العمليات الخاصة، حيث خصص لها معالجة

أكثر واقعية ووضوح والمتمثلة في العناصر التالية:

✓ عقود الإيجار: هي عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة، عن حق استعمال اصل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة.

✓ محاسبة عقد الإيجار: وتتم محاسبة عقد الإيجار كما يلي:

a. عند المؤجر: يدرج ضمن الأصول الثابتة بقيمته العادلة أو المستخدمة للمدفوعات الدنيا في عقد الإيجار، ويسجل مبلغ الإيجار التزامات في حسابات الخصوم.

b. عند المستأجر: يسجل الأصل بقيمته العادلة ضمن حقوق الميزانية.

✓ الضرائب المؤجلة: تحسب الضريبة لعمليات الدورة فقط

✓ المحاسبة المطبقة على المؤسسات الصغيرة: والتي يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي

تحدد خصائصها المادة رقم 2 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مسك محاسبة مالية

مبسطة، واستعمال نظام مالي مبسط يقوم على المقبوضات و المدفوعات ويدعى بمحاسبة

الخرينة، ويجب توفر مايلي في محاسبة الخزينة :

1. وضعية نهاية السنة المالية.

2. حساب نتائج السنة المالية.

3. جدول تغيرات الخزينة خلال السنة المالية.

4. حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية لإثبات القيود المسجلة في دفاتر الخزينة.¹

¹ عيساوي سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص- ص12، 13

خلاصة الفصل:

يمكن ومن خلال قراءة هذا الفصل فهم ولو بشكل بسيط الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الذي يتناول مفهوم النظام المحاسبي المالي والتنظيم المحاسبي وأهم عناصر القوائم المالية والمبادئ والفرضيات المحاسبية ومبادئ وقواعد التسجيل المحاسبي، إضافة إلى معرفة أسس التأمين وأنواعه وهذا من أجل تسهيل فهم موضوع البحث والذي سيتم التطرق فيه في الفصل الثاني إلى محاسبة شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي.

المفصل
الكتاب الثاني

محاسبة شركات التأمين

وفق النظام المحاسبي المعمول

تمهيد:

يعمل النظام الحاسبي في أي مؤسسة من المؤسسات -من بينها شركات التأمين - على توفير مجموعة من البيانات والمعلومات المالية اللازمة لإتخاذ القرارات من طرف مستخدمي التقارير المالية.

يشمل النظام المحاسبي في شركات التأمين من الدفاتر والإجراءات والوسائل التي تستعمل في تسجيل وتبويب المعلومات والبيانات المالية حيث تأخذ شكل معلومات مفيدة بعد تخلصها وعرضها لمستخدمي هذه الأخيرة سواء من داخل أو خارج المؤسسة.

وتناولنا في هذا الفصل أربع مباحث هي كالتالي:

- ❖ المبحث الأول: عموميات حول التأمين
- ❖ المبحث الثاني: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين
- ❖ المبحث الثالث: محاسبة شركات التأمين من منظور المعايير المحاسبية الدولية
- ❖ المبحث الرابع: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي للتأمينات

المبحث الأول: عموميات حول التأمين

تقوم فكرة التأمين على أن الأفراد في أي مجتمع قد يتعرضون لخطر معين، دون أن يكون لديهم معرفة مسبقة بالفرد أو الأفراد الذين سيقع عليهم هذا الخطر من بين أفراد هذه المجموعة.

المطلب الأول: تعريف التأمين

لقد تنوعت واختلفت التعاريف حول موضوع التأمين سواء كانت من وجهة النظر القانونية أو الاقتصادية أو الإحصائية، إلا أنها اجتمعت كلها في الأهداف والشروط والمبادئ التي بها يمكن صياغة تعريف شامل لكل الأنواع والأطراف.

هذه المفاهيم تكاد تكون متفقة فيما بينها في النقاط التالية:

1. التأمين أسلوب منظم للتعاقد بين طرفين.
2. كل طرف عليه تعهد محدد قبل الطرف الآخر.
3. توزيع الخسارة المالية المحتملة على عدد كبير من الحالات (أشخاص ممتلكات).
4. الخسائر المالية المتوقعة يمكن تقديرها باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية.

من هذه النقاط العامة والتي ينطوي عليها المفهوم الأساسي لعملية التأمين يمكن القول: " أن فكرة التأمين تنحصر في كونه عبارة عن أساليب تنطوي على إتفاق مسبق بين طرفين يتم من خلاله تحويل الخطر المعرض (المؤمن له) إلى الطرف (المؤمن) مقابل دفع مبلغ محسوب بالطرق الإحصائية والرياضية تمكن من تغطية الخسارة المحتملة والقابلة للقياس المادي كلياً أو جزئياً، وبالتالي ينقل عبئ الخطر المتوقع من خسارة مادية محتملة على المؤمن بطريقة تسمح بتوزيع الخطر على عدد من المستخدمين والمعرضين لذات الخطر وذلك بهدف حماية الأشخاص و المنشآت من الإخطار المحتملة ".¹

¹ ابراهيم ابو النجا، الاحكام العامة لقانون التأمين الجديد، الجزء الاول، دار النشر د م ج، 1989، ص 45، 46

المطلب الثاني: أهمية التأمين

يعد التأمين اليوم من أهم القطاعات في الاقتصاديات الحديثة وهذا نظرا للدور الذي يلعبه على المستوى الاجتماعي والإقتصادي، لذلك يمكن إبراز أهميته من خلال ما يلي:

➤ **الأهمية الاجتماعية للتأمين:** يتجلى الدور الأساسي للتأمين من الناحية الاجتماعية في الحفاظ على المجتمع، وترابطه ورفاهيته، فيمكن للمؤمن له أو المستفيد عن طريق أداء مبلغ تأمين المؤمن من إعادة بناء منزله الذي احترق أو تعويض ممتلكاته المسروقة، وحصوله على الوسائل المالية عند مرضه أو عجزه وعلى معاش عند شيخوخته، كما يمكن للأرملة واليتامى ضمان حد لدخلهم بعد فقدان رب العائلة.

➤ **الأهمية الاقتصادية للتأمين:** إن أهمية التأمين الاجتماعية لها جوانب على الاقتصاد، فبتعويض الأضرار ومنح العوض المالي للمستفيدين يتم الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد داخل الاقتصاد، كما يسمح للمؤسسات التي مسها الخطر من مواصلة نشاطها والحفاظ على مستوى عمالتها ونتاجها.

لكن الدور الاقتصادي للتأمين لا يمكن في الحفاظ على المكتسبات الإقتصادية في لحظة معينة فحسب، بل يعتبر محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية نظرا لعدة نقاط منها:

ضمان الإستثمار وتجميع رؤوس الأموال، وتنشيط الإئتمان، والوقاية من الأخطار وتدعيم التجارة الدولية.

ونظرا لأهمية التأمين على المستوى الإقتصادي والاقتصادي فإنه يوجد مؤشران لتقييم وضعيته الكلية على مستوى بلد ما، يتمثل هذان المؤشران فيما يلي:

- كثافة التأمين يربط هذا المؤشر بين إنتاج التأمين وعدد السكان، فهو يعبر عن صحة كل فرد من إنتاج التأمين، مما يعكس ثقافة التأمين في المجتمع.

- معدل دخول التأمين: يربط هذا المؤشر بين انتاج التأمين والنتاج الداخلي الخام، فهو يعكس حصة رقم أعمال التأمين من مجموع النواتج الخاصة للدولة.¹

المطلب الثالث: عناصر التأمين

تتمثل عناصر التأمين في ما يلي:

- **المؤمن له:** هو ذلك الشخص (طبيعي أو معنوي) المعرض للخطر والذي يسدد الأقساط التأمينية، ويتلقى الخدمة الموعود بها في حالة تحقق الخطر.
- **المؤمن:** هو الذي يلتزم بدفع التعويض المنتظر المحدد في العقد مقابل قسط التأمين.
- **الخطر:** الخطر هو العنصر الأساسي الذي يقوم عليه عقد التأمين فإذا زاد الخطر بطل عقد التأمين ولهذا الأخير عدة تعاريف في مجال التأمين منها أنه حادث مستقبلي لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين.²

¹ هدى بن محمد، تحليل ملاءة و مردودية شركات التأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة،

2005/204، ص 13، 14

² عبد الصمد كانش، تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014، ص 04

المبحث الثاني: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين

النظام المحاسبي في شركات التأمين يتطلب فهم طبيعة النظام المحاسبي والنشاط الذي تزاوله هذه الشركة وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وخصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين ووظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين وفي الأخير مقومات هذا النظام في شركات التأمين.

المطلب الأول: مفهوم التنظيم المحاسبي في شركات التأمين

إن أهم وظيفة لأي نظام محاسبي هي إيجاد سجل منظم للأنشطة التي يمكن التعبير عنها في صورة مالية هي التي تمارسها الوحدة الاقتصادية معبرا عنها بوحدة النقد ومن أمثلة أنشطة القطاع التأميني، إصدار الوثائق، العمولات، إعادة التأمين، المخصصات، الاستثمارات، التعويضات والإستردادات، معروقات أخرى... الخ.

حيث تقوم المحاسبة في شركات التأمين بالوظائف التالية :

- ✓ إجراء مجز بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم التأمينية وصولا إلى مجموعة من المفاهيم المحاسبية التأمينية التي تعكس طبيعة النشاط التأميني.
- ✓ قياس وتحليل وتسجيل الأحداث (العمليات) المالية المتعلقة بنشاط شركات التأمين في ضوء المتطلبات القانونية مع مراعاة أن يتم التسجيل أولا بأول حسب تواريخ وقوع العمليات المالية وتسلسلها الزمني.
- ✓ تبيان المعالجة المحاسبية الدقيقة والتوجيه المحاسبي السليم لكل مفردة من المفردات المحاسبية الخاصة بالتأمين، مع بيان اثر هذه البنود على الحسابات والنواتج الختامية لشركات التأمين.¹

¹ ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين الاطار النظري و التطبيقى، إيتراك للطباعة و نشر و توزيع، 2002، ص75

المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين :

لابد أن لسمات نشاط شركات التأمين إنعكاساتها على السمات الرئيسية للنشاط المحاسبي في منشآت التأمين، وأهم الخصائص التي يتميز بها النظام المحاسبي في منشآت التأمين:

أولاً: مفهوم الوحدة المحاسبية :

يمكن تقسيم منشأة التأمين إلى وحدات صغيرة يمثل كل منها مركزاً من مراكز المسؤولية مع مراعاة تحديد المعايير المناسبة لتقييم أداء كل مركز من هذه المراكز، أما كيفية النظر إلى هذه الوحدة المحاسبية أو كيفية تفسير شخصيتها كوحدة محاسبية مستقلة، فإن نظرية الشخصية المعنوية تعتبر أداة مناسبة لتوجيه النشاط المحاسبي في منشأة التأمين.

ثانياً: عدم التأكد وأثره على القياس المحاسبي:

يرتكز نشاط التأمين أساساً على مبدأ توافر عدم التأكد، أي أن طبيعته احتمالية، كما يؤدي إلى صعوبة قياس النفقات والإيرادات، كما يؤدي إلى اتساع الهوة بين النتائج الفعلية للنشاط من ربح وخسارة في ظل عدم التأكد وبين النتائج الحقيقية التي كان يمكن التوصل إليها في حال التأكد.¹

كما يلاحظ صعوبة تحديد التكلفة الحقيقية للخدمة التأمينية نظراً لعدم وجود عناصر هذه التكلفة، ومع ذلك فهناك ضرورة لتحديد الأسعار مقدماً، مما يتطلب الإعتماد على الخبرة السابقة، وإفتراس اتجاه الأحداث مستقبلاً لن يختلف كثيراً عن إتجاهها في الماضي، ومن هنا فإن تحديد التكلفة يعتمد على مجموعة من الفروض و الإحتمالات التي تؤثر بدرجة كبيرة أيضاً على دقة نتائج الأعمال المحققة في منشآت التأمين.

¹ مسعود شطيبة، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي، جامعة قاصدي مباح ورقلة، 2012/ 2013، ص 04.

ثالثا: الإستقلال الفرعي للأنشطة التأمينية وأثره محاسبيا:

قد يطلب من شركة التأمين تبيان الأعمال لكل فرع من فروع التأمين، وهذا يتطلب توصيفا دقيقا لعناصر الإيرادات والنفقات، وتحديد أسس عادلة للتوزيع النفقات على الفروع المختلفة، بغية الوصول إلى نصيب كل فرع تأميني من إجمالي النفقات وبالتالي يمكن تحديد نتائج الأعمال لكل فرع على حدة وبعد تحديد نتيجة الأعمال لكل فرع على حدة، يتم ترحيلها إلى الحسابات الختامية للمشاة ككل تمهيدا للوقوف على أعمال المنشأة بشكل إجمالي.¹

المطلب الثالث: وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين

النظام المحاسبي هو مجموعة من الإجراءات والتقنيات المحاسبية المنظمة تنظيما يسمح بتحقيق الأهداف المسطرة، من خلال الوظائف التالية:

أولاً: جمع البيانات: تتكون هذه المهمة من مجموعة من الخطوات مثل التعرف على الأحداث الإقتصادية ومثل ذلك إستلام طلبات التأمين وتحصيل الأقساط، ومن ثم يتم تسجيل هذه الأحداث على المستندات الخاصة بها والمعدة تبعا لطبيعتها، وفي هذه المرحلة قد يلزم نقل المعلومات من مكان لآخر.

ثانياً: معالجة البيانات: تتمثل هذه المرحلة في مجموعة الإجراءات أو الخطوات التي يجب تنفيذها لتحويل المدخلات (البيانات) إلى منتج نهائي والذي يتمثل في المعلومات، وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات مثل تبويب البيانات طبقا لمعايير معينة مثل أنواع المؤمنين تبعا لأنواع التأمين والقيام ببعض العمليات المنطقية بتحويل البيانات الى معلومات، ويلي ذلك تلخيص تلك النتائج في صورة عرض نهائية.

ثالثاً: إنتاج المعلومات: تتضمن هذه المرحلة إصدار المعلومات التي تم التوصل إليها بعد القيام بالمعالجة النهائية على صورة تقارير ومعلومات تقدم لمستخدمي هذه المعلومات.

¹مسعود شطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 05.

رابعاً: مراقبة البيانات ونتائج المعلومات: تتضمن هذه المرحلة جزئياً أساسين، الأول يتمثل بحراسة البيانات وحمايتها بوصفها أحد أصول المنشأة، والتأكد من أن هذه البيانات صحيحة وكاملة أما الجزء الثاني فيتضمن مراقبة عملية معالجة هذه البيانات، حيث يتم عمل تغذية رجعية للتعرف على نقاط الضعف في هذه العملية وكيفية معالجتها.¹

المطلب الرابع: مقومات النظام المحاسبي في شركات التأمين

يتكون النظام المحاسبي مثله مثل أي نظام من مجموعة أو نسق مترابط من الأجزاء أو العناصر والتي تشكل في مجموعها الأسس العلمية لهذا النظام وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف والتي صمم أصلاً من أجلها، ويمكن عرض مقومات النظام المحاسبي في شركات التأمين فيما يلي:

- **المجموعة المستندية:** تتعدد المستندات المتداولة في شركات التأمين والتي تعد أداة الإثبات الرئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات. ويوجد نوعان من المستندات:
 1. النوع الأول: يعرف بالمستندات الداخلية التي تعد داخل الشركة ومن أمثلتها وثائق التأمين الصادرة وأذون صرف التعويضات..إلخ.
 2. النوع الثاني: يعرف بالمستندات الخارجية وهي تلك التي يتم إعدادها خارج الشركة من أمثلتها: كشوف حسابات البنوك وإشعارات الخصم.
- **المجموعة الدفترية:** تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية التي لها أنشطة متعددة تستدعي وجود سجلات محاسبية تتلائم مع طبيعة عملها ومن هذه السجلات:
 1. سجلات يحتفظ بها كل قسم من أقسام التأمين الإنتاجية وتشمل: سجل إصدار وثائق التأمين-سجل التحديدات لوثائق التأمين- تعديل وإلغاء وثائق التأمين- التعويضات

¹ نور الدين بعليش، التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2011، ص 43.

2. سجلات يحتفظ بها قسم الخزانة مثل سجل الصندوق.
 3. سجلات يحتفظ بها قسم الحسابات (سجل اليومية العامة، وسجل الاستاذ العام)
- **مدونة الحسابات:** مدونة الحسابات عبارة عن قائمة بأسماء الحسابات مبنوية ومرمزة (مرقمة) وفقا لنظام معين يؤدي الى توفر البيانات والمعلومات اللازمة للإدارة والجهات الخارجية، وتبويب الحسابات في شركات التأمين الى الحسابات الرئيسية.
 - **التقارير المالية:** تعتبر التقارير المالية المحاسبية مخرجات النظام المحاسبي في شركات التأمين.
 - **العنصر البشري:** يتوقف نجاح أي نظام محاسبي أو غير محاسبي على مدى كفاءة العنصر البشري، ونضرا لطبيعة التقنية للنشاط التأميني، فإن العنصر البشري أهم مقوم من مقومات النظام المحاسبي، ولذلك تهتم شركات التأمين بحسن اختيار وتدريب العناصر البشرية والعمل على تنميتها، مما يؤدي الى رفع كفاءة العمل بالشركة ككل.¹

¹طايلب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، 2015، ص-ص 29-31.

المبحث الثالث: محاسبة شركات التأمين من منظور المعايير المحاسبية الدولية

عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على وضع قواعد محاسبة تحكم عمليات الاعتراف والقياس المحاسبي المتعلقة بشركات التأمين، وذلك من خلال وضع معيار خاص بها، دون اغفال المعايير الاخرى التي تمكن رفع الاداء والعمل المحاسبي بهذه الشركات، قصد تقديم معلومات مالية يكون لها مصداقية و موثوقية اكبر بالنسبة إلى المستثمرين و الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

المطلب الأول: المعايير التي تتأثر بها شركات التأمين

جدول (1-2): يمثل المعايير الي تتأثر بها شركات التأمين

IFRS 1	عرض القوائم المالية
IFRS 19	محاسبة منافع المستخدمين
IFRS 32	عرض الأدوات المالية
IFRS 39	الإعتراف وقياس الأدوات المالية
IFRS 4	عقود التأمينات
IFRS 7	المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية الواجب توريدها

المصدر: طاييلب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ضل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، 2014/2015، ص 53.

المعيار (IFRS4) يعد الأهم من خلال إجراءات تحديث المعايير المحاسبية المتعلقة بقطاع التأمينات، حيث أن مشروع المعيار جاء متفاعل مع كافة المعايير IFRS الخاصة بقطاع التأمين والخدمات المالية.¹

¹ طاييلب فاتح، مرجع سبق ذكره، ص 53.

هناك بعض المعايير التي تؤثر على الشركات بنفس الطريقة، وهو الحال بالنسبة الى المعيار IAS1 " عرض القوائم المالية " الذي أوجد قاعدة جديدة فيما يخص عرض وتمثيل القوائم المالية المصدرة من الكيانات الأخرى في نفس القطاع.¹

وفيما يخص المعايير IFRS 32 و IAS 7 و IAS 39 كما هو الشأن بالنسبة إلى كل المؤسسات التي تستثمر وتعود إلى عمليات التمويل أو تستخدم الأدوات المالية بصورة واضحة، فإن شركات التأمين تكون خاضعة لتغيير شامل فيما يخص طرف الاعتراف والقياس هذه الأدوات المالية.²

المطلب الثاني: المحاسبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 IFRS

إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) هو معيار يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حول عقود التأمين وقد تم تقديم المعيار للسماح لشركات التأمين بالإمتثال لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك لإضفاء تحسينات محدودة على الممارسة المحاسبية السائدة وفهم الجوانب البارزة التي ترتبط بمحاسبة التأمين.

مشروع إعداد هذا المعيار:

المعيار IFRS4 عقود التأمين: تم تخصيصه من قبل المرجعية المحاسبية الدولية إلى قطاع التأمينات، فتطبيقه يكون على مستوى كل المؤسسات التي تتاجر بعقود التأمين وتهتم بطريقة تسجيلها المحاسبي (طريقة الاعتراف بهذه العقود من خلال سجلاتها المحاسبية وكيفية إظهارها في قوائمها المالية خاصة الميزانية)، وهذا إنطلاقاً من مبدأ نشاطها التأميني الذي يقوم على أساس طبيعة عدم التأكد التي تصاحب العقد وهو ما يجعل هذا النوع من النشاط خاص جداً، وليس على أساس الطبيعة القانونية التي يطبقها هذا النوع من الشركات.³

ولقد اتسم مشروع تحضير هذا المعيار بطول فترة إعداده بسبب تعقده، حيث لم تمكن مجلس معايير المحاسبة الدولية من إتمامه، رغم تمكنه من وضع المعالجات المناسبة لتطبيق

¹ طاييلب فاتح، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² مسعود شطبية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ نبيلة بوفليح، سحنون بوتعجية، مقال حول محاسبة شركات التأمين من منظور المعايير المحاسبية الدولية، الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق

التطوير، تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 04/03/2012، ص 17.

معايير الإبلاغ المالي الدولية في عام 2005، حيث أن مشروع معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع قسمت من خلال مرحلتين، ففي خلال المرحلة الأولى تم التركيز على التسجيل المحاسبي المتعلق بالخصوم التأمينية التي حددها وفق المعايير المحلية لكن مع وجود قيود وتعديلات كتصنيف العقود التأمينية واختبارات كفاية الخصوم ومحاسبة الظل، كما أن المعايير الوطنية أو المحلية كانت تختلف بصورة كبيرة، الأمر الذي لم يسمح من مقارنة القوائم المالية بين الشركات خلال هذه المرحلة، مما أدى إلى حدوث تسوية محاسبي بين الأصول والخصوم.

ولقد جاءت المرحلة الثانية لتمحو كل هذه التشوهات عن طريق وضع إطار وحيد لتقييم التزامات أو الخصومة المرتبطة بالقيمة السوقية، ورغم أن هناك اختلاف في الرزنامة الزمنية لتطبيق المرحلة الثانية مع باقي معايير الإبلاغ المالي الدولية التي لازلت قيد الإعداد والملاءة (القدرة على السداد) الثانية (2) التي تبناها البرلمان الأوروبي، فإن المتعاملين في قطاع التأمينات يأملون في إيجاد توافق بين المرجعيتين، ولقد مر هذا المعيار خلال عملية تحضيره بمراحل زمنية عدة، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

2005: نشر المرحلة الأولى من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية من المعيار IFRS4، وتعلق الأمر بمعيار يمثل تعديلات جد محدودة، والتي كانت تسمح بأجراء العديد من التطبيقات المحاسبية، المستمدة خاصة من النموذجين الأمريكي والفرنسي.

ماي 2007: عرض ورقة مناقشة حول مختلف الآراء المتعلقة بالعقود التأمينية، ولقد إستقطبت هذه الوثيقة 162 جواب، وفي معظمها جاءت تدعو إلى تطوير معيار جديد يخص العقود التأمينية.

2009: التجارب الأولية لتطبيق المعيار، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية باجراء تجارب من خلال 16 شركة تأمين.

2010: إصدار مسودة الاعلان في 29 جويلية 2010 التي تحتوي المرحلة الثانية من هذا المعيار.¹

¹ نبيلة بوفليح، سحنون بونعجية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المبحث الرابع: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي للتأمينات

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة في نهاية كل دورة محاسبية. والقوائم المالية في شركات التأمين تخضع مثل باقي أنشطة الأعمال الأخرى لقواعد النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى القوانين والتشريعات المنضمة لنشاط شركة التأمين.

ويتم إعداد القوائم المالية تحت إشراف مدراء الشركات ويجب أن يتم توضيح المقر الإجتماعي للشركة، طبيعة القوائم المالية (قوائم مجمعة، قوائم خاصة بالوحدات.... الخ)، تاريخ إقفال القوائم المالية، العملة المستعملة في قياس القوائم المالية.

المطلب الأول: الميزانية

وتتضمن الميزانية العمومية لشركات التأمين، شأنها في ذلك شأن جميع المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية وأيضاً المؤسسات المالية، الأصول التي تمثل استخدامات الأموال في شركات التأمين والخصوم التي تمثل مصادر الأموال لهذه الشركة.¹

1. **في جانب الأصول:** بالنظر لميزانية شركة التأمين نجد أن الإستثمارات تشكل العنصر الأكثر وزناً وهيمنة في جانب الأصول، وهذا إستناداً لمبدأ انعكاس دورة الإنتاج الذي يقوم على أساسه نشاط التأمين من جهة، ولكون هذه الإستثمارات تمثل المقابل الإلزامي للإلتزامات المقننة في جانب الخصوم من جهة أخرى.

2. **في جانب الخصوم:** مكونات الخصوم ما هي إلى إنعكاسات لطبيعة وخصوصية أنشطة التأمين، حيث تشكل الأموال الخاصة والمؤونات التقنية للموارد الرئيسة لشركات التأمين.²

شكل الميزانية: أنظر الملحق رقم 01

¹ مسعود شطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 09

² طاييلب فاتح، مرجع سبق ذكره، ص 114

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

وهو جدول يتضمن أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب والمصاريف والخسائر عن فترة معينة.

يتعين عدم إجراء المقاصة بين بنود الإيرادات بجدول حساب النتيجة فيما عدا الإيرادات والمصروفات المتعلقة بأصول والتزامات ثم إجراء المقاصة بين عناصر بينها بموجب قانوني. وفي هذا الشأن يمكن إجراء المقاصة بين عناصر محددة بجدول حساب النتيجة، وذلك على النحو التالي:

✓ الأرباح والخسائر الناتجة عن البيع أو التصرف في الإستثمارات.

✓ الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم حركة وأرصدة العملات الأجنبية.

وتعد جميع عناصر الدخل والإيرادات والمصروفات على أساس قاعدة الإستحقاق.

كما يجب الشركة التي شأنها حساب إيرادات ومصروفات سنوات سابقة ناتجة عن خطأ لا جوهرية معالجة ذلك يتأثر رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة بقيمة الخطأ الجوهرية اخذ بعين الاعتبار التسوية الضريبية اللازمة، على أن يتم الإفصاح عن ذلك بصورة مستقلة بالإيضاحات المتضمنة للقوائم المالية.¹

شكل جدول حسابات النتائج: أنظر الملحق رقم 02

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة

يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة على الأساس النقدي وإستخدام الطريقة المباشرة، وعلى ذلك يتم تسوية أرباح (خسائر) العام قبل خصم الضرائب بالمبلغ غير النقدية مثل المخصصات والاهتلاكات والإستهلاك.

¹ صالح يونس، مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التأمين الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات جباية معمقة 2014، ص 22

يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات إضافية تفيد في تقييم الأداء، كما تفيد مستخدميها في صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة وتقييمها وتساعد أيضا المعلومات المتوفرة من جدول تدفقات الخزينة في تقرير قدرة الشركة على:

- توفير تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
- مقابلة الإلتزامات المالية الممثلة في سداد الإلتزامات ودفع التوزيعات.
- معرفة التغيرات النقدية في الاموال بأنشطة الشركة.
- الحصول على التمويل الخارجي عندما يكون ضروريا¹.

شكل جدول تدفقات الخزينة: أنظر الملحق رقم 04

المطلب الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية أما المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي:²

1. النتيجة الصافية للسنة المالية.
2. تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
3. الإيرادات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
4. عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد).

شكل جدول تغيرات الأموال الخاصة: أنظر الملحق رقم 04

¹صالح يونس، مرجع سبق ذكره، ص 24.

²طايلب فاتح، مرجع سبق ذكره، ص 156، 157.

خلاصة:

يمكن من خلال قراءة هذا الفصل فهم ولو بشكل بسيط وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين وكذلك الدليل المحاسبي لهذه الأخيرة وكذا المعلومات أو الركائز التي يقوم عليها النظام كما نتطلع ومن خلال تناولنا للقوائم المالية التي تخص شركات التأمين معرفة أساس العمليات التأمينية والإختلافات الموجودة بينها وبين المؤسسات الأخرى.

الدراسة
الوطنية

دراسة حالة الشركة الوطنية

للنامين SAA

تمهيد

بعد تناول جميع الجوانب النظرية من البحث في الفصلين السابقين، إرتأيت في الفصل التطبيقي أن يكون موضوع دراسة الحالة عن الشركة الجزائرية للتأمينات (SAA) وأجرينا دراستنا التطبيقية بالوكالة التابعة لها بسيدي عيسى رقم 1810، وسنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث كالتالي:

- ❖ المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين.
- ❖ المبحث الثاني: تقديم وكالة سيدي عيسى.
- ❖ المبحث الثالث: تحليل الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين SAA

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين (SAA)

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين SAA من أبرز شركات التأمين التي لها صدى كبير على المستوى الإقتصادي بإعتبارها مؤسسة مالية ذات رأس مال وتعدد فروعها.

المطلب الأول: نشأة الشركة الوطنية للتأمين SAA

أنشئت الشركة الوطنية للتأمين (SAA) في شهر أبريل 1963 كمؤسسة مختلطة جزائرية مصرية بنسبة 61% و 39% من رؤوس الأموال على التوالي، وهذا نظرا لإفتقار الجزائر عقب الإستقلال مباشرة للإطارات ذات الكفاءة في مجال التأمينات.

باشرت الشركة الوطنية للتأمين نشاطها في 12 ديسمبر 1963 بعد إقرار إعتمادها من قبل وزارة الإقتصاد الوطني، قرار الإعتماد رقم 94 المؤرخ في 17 ديسمبر 1963، إلا أنه بعد 01 جوان 1965، تم إقرار إحتكار الدولة لعمليات التأمين بموجب الأمر 66-127 المؤرخ في 27 جوان 1966.

في سنة 1976 وفي نطاق سياسة تخصص أنشطة التأمين أجبرت الشركة الوطنية للتأمين SAA على التحول إلى السوق المحلية للأخطار البسيطة كتأمين السيارات، التأمين على الحياة، الأخطار البسيطة للخواص كالتجار والحرفيين.

سنة 1989 تحصلت الشركة الوطنية للتأمين SAA على استقلاليتها المالية وتحولت من مؤسسة عمومية إلى شركة ذات أسهم (SPA) برأسمال يقدر بـ 80 مليون دينار جزائري ليرتفع في سنة 1992 إلى 500 مليون دينار جزائري، ليصل في سنة 1998 إلى 2,5 مليار دينار جزائري ليبلغ سنة 2005 إلى 3,8 مليار دينار جزائري وليصبح سنة 2009 ما يفوق 20 مليار دينار جزائري.

سنة 1995 وإثر الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات التي منحت الوطاء الخواص الحرية لمزاولة نشاط التأمين، بالإضافة إلى الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالسلع والنقل

والمسؤولية المدنية وأيضاً التأمين المتعلق بقطاع البناء وبالتالي رفع احتكار الدولة لنشاط التأمين.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين (SAA)

إن تنظيم المؤسسة الوطنية للتأمين يكون على مستويين:

أ. **المستوى العام:** تتبع المؤسسة الوطنية للتأمين SAA نوع من إدارة الأعمال في تنظيمها فهي مسيرة من طرف رئيس مدير عام (PDG) بالإضافة إلى مديرين عامين مساعدين: مدير عام مكلف بالجانب الإداري، مرتبط بمديريات مركزية والآخر مكلف بالجانب التقني وهو مرتبط بالأقسام.

ب. **المستوى الجهوي:** المؤسسة مكونة من 15 مديرية جهوية كما يلي:

✓ المدير الجهوي.

✓ أربع أقسام : قسم التسويق، قسم المالية والمحاسبة والإدارة العامة والوسائل.

✓ الوكالات (450 وكالة) مسيرة من طرف رئيس الوكالة وتحتوي على المصالح

التالية :

➤ مصلحة الإنتاج.

➤ مصلحة الحوادث.

➤ مصلحة المحاسبة.

ج. **مهام الأقسام والمديريات :** لكل مديرية قسم من مديريات المؤسسة الوطنية للتأمين SAA

مهام يتم عرضها فيما يلي :

1. **قسم التسويق (Division marketing):** تتمثل مهامها في:

❖ الاشهار للتعريف بمنتجات المؤسسة.

❖ تنشيط شبكة التوزيع.

❖ التخطيط والقيام بالدراسات الخاصة بالمؤسسة

❖ تحديد أهداف كل فرع تأمين موسمي.

❖ البحث وتطوير منتجات جديدة.

2. مديرية الموارد البشرية (direction R.H): تتكف بالمهام التالية:

- إعداد العلاقات الإجتماعية في المؤسسة.
- تكوين الموارد البشرية في المؤسسة من أجل التكيف مع المحيط.
- التنسيق بين مختلف المديریات.
- تنظيم المؤسسة.

3. مديريات الممتلكات (Direction patrimoines): تقوم بـ:

- تقديم الوسائل اللازمة: المالية والمادية والتقنية.
- مراقبة ومتابعة تسيير الممتلكات.
- إعداد الدراسات ورقابة البرامج الجديدة.

4. مديرية الرقابة: تقوم بالوظائف التالية:

- تقديم التقارير السنوية.
- البحث عن الفروقات المسجلة.
- متابعة الإستراتيجية الموضوعة من طرف مجلس الإدارة.

5. مديرية الأعمال القانونية: ومهامها هي :

- تسجيل عمليات النشاط بدقة.
- إعداد الميزانية العامة وجدول إعداد النتائج (TCR)
- تسيير الخزينة.
- دفع الضرائب.
- متابعة دفع الأجور وتغطية الديون.

6. مديرية التنظيم والمعلومات: تقوم بـ:

- ✓ تحليل المعلومات المحاسبية والإحصائية.

✓ إنشاء شبكة معلوماتية تربط بين المديریات.

✓ إعداد البرامج المعلوماتية من أجل تسيير المؤسسة.

7. مديرية تأمين العمال: ويتمثل دورها في:

• تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف.

• إحصاء الأخطار ومبالغ التعويض وتقييم الحوادث.

• تقديم التقارير الخاصة بالمنتجات للمديرية العامة.

8. المديرية العامة التقنية: وتحتوي على مديرية إعادة التأمين ومديرية البحث

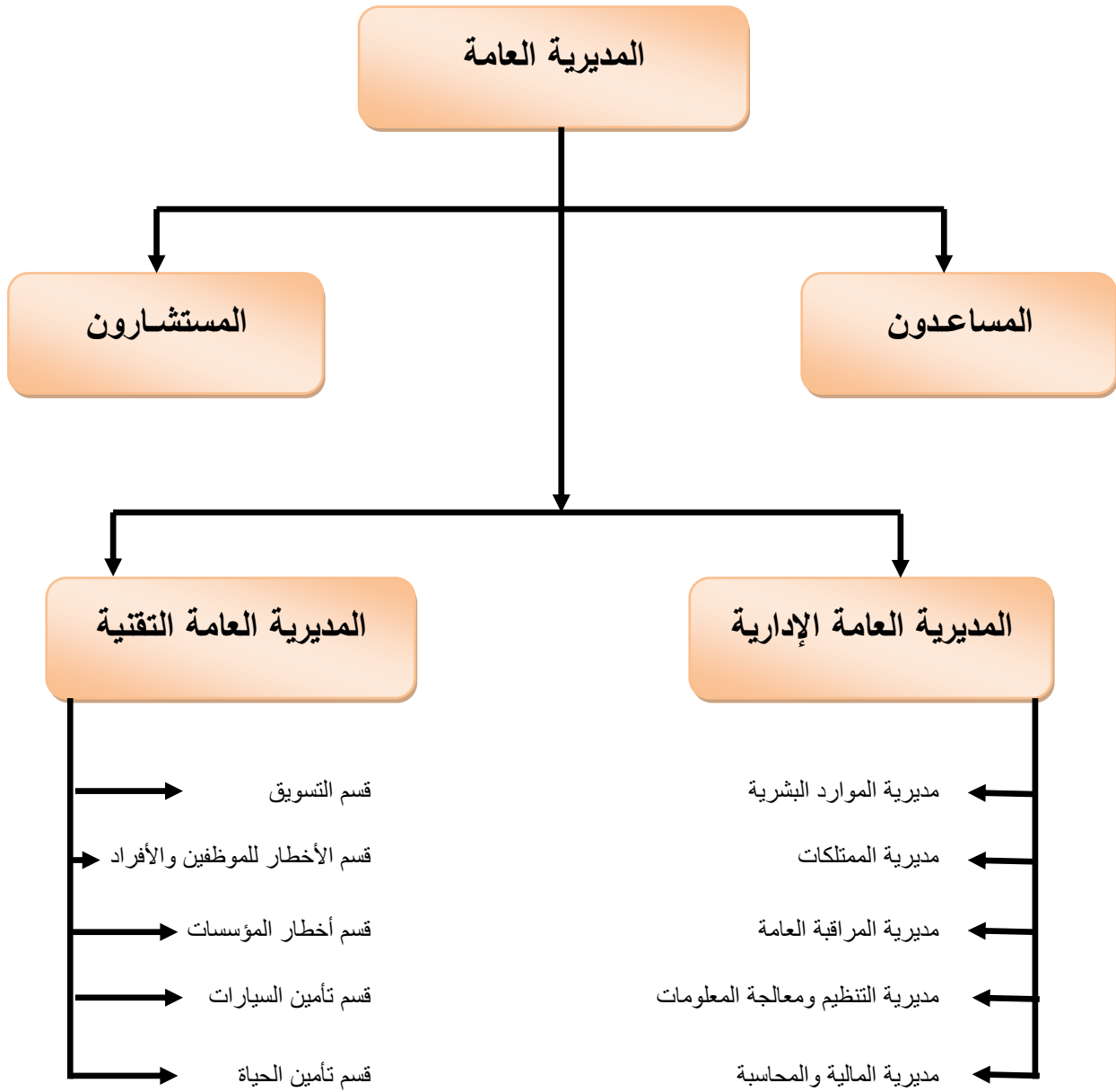
والتطوير وتقوم بالمهام التالية:

❖ تحديد وسائل إعادة التأمين في المؤسسة.

❖ مراقبة خزينة المؤسسة.

❖ تقييم المردودية في المؤسسة من خلال الأموال الموظفة.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة

المطلب الثالث: أهداف الشركة

- ✓ المحافظة على حصتها في السوق.
- ✓ تطوير فروع التأمينات الجدد كالنقل والفلاحة...الخ.
- ✓ تطوير وظيفة التسويق.
- ✓ ضمان مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- ✓ تكوين أعوان مؤهلين.
- ✓ توسيع الإتصال سواء كان داخلي أو خارجي.
- ✓ الحفاظ والرفع من مكانة وشهرة المؤسسة.
- ✓ تحسين الضمانات المقدمة.

المطلب الرابع: الخدمات التي تقدمها الشركة الوطنية للتأمين SAA

تقدم الشركة الوطنية للتأمين العديد من الخدمات التي من شأنها حماية المؤمن والنقل من جسامة وحدة الحوادث التي تقع له ومن بين أهم الخدمات التي تقدمها SAA هي التأمينات التالية:

- (1) تأمين السيارات: هذا النوع من التأمين يقدر سنويا بـ 06% من رقم الأعمال التقديري، ويعتبر بالنسبة للمؤسسة كمورد للخزينة وهذا ما يفسر الاهتمام الذي توليه الشركة الوطنية للتأمين في استغلال هذا الفرع الذي يقدم التعويض عن الخسائر الجسدية أو المادية التي قد تسبب فيها الغير من خلال الحوادث والتي تكون في السيارة.
- (2) تأمين الأخطار الصناعية أو التجارية: منذ رفع الاحتكار، خصصت المؤسسة منتجات تأمين الأخطار الصناعية التي تحسنت بمرور السنوات، وهذا النوع من التأمينات موجه للمؤسسات الصناعية، ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، وإلى مؤسسات تجارية، الحرفيون وأصحاب الوظائف الحرة وهذا بهدف الحماية من الأخطار التالية:
 - ✓ الحريق.

✓ الانفجارات والأخطار الملحقة.

✓ الفيضانات.

(3) تأمين الأخطار الفلاحية: منتوجات تأمين الأخطار الفلاحية طرحت حديثا (سنة 2001) وهذا بعد طلب من بعض الزبائن، ولكن المؤسسة لا تعطي كل الأخطار الفلاحية لكنها تعترم الرد على متطلبات زبائنها الأوفياء خاصة تغطية الأخطار التقليدية الفلاحية.

(4) التأمين ضد الكوارث الطبيعية: تغطية أخطار الكوارث الطبيعية كانت محدودة في أخطار المؤسسات، إلا أنه وبعد الفيضانات والزلازل الحديثة التي عرفت الجزائر فيضانات باب الواد، زلزال 21 ماي 2003 أجبرت السلطات العمومية بإقرار اجبارية لتغطية هذه الأخطار إبتداء من سنة 2004.

المبحث الثاني: تقديم وكالة سيدي عيسى

الشركة الجزائرية للتأمين SAA مؤسسة تضم 15 مديرية جهوية منها المديرية الجهوية سطيف المتكونة من 54 وكالة، تتوزع بين الولايات التالية: سطيف ، برج بوعرييج، بجاية، المسيلة، وهذه الأخيرة تضم لها وكالة سيدي عيسى.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للوكالة

إن وكالة التأمين بسيدي عيسى تتكون من ثلاث مصالح رئيسية تعمل تحت اشراف رئيس الوكالة كما موضح في (الشكل رقم 02).

وكلها تعمل على تنظيم وسير عملية التأمين وهي:

1. رئيس الوكالة: وهو المسؤول بالدرجة الأولى ويتم تعيينه من طرف المديرية الجهوية

بسطيف، وهو الذي يمثل الشركة على مستوى الوكالة، ومن مهامه:

✓ توقيع جميع الوثائق الإدارية والمالية.

✓ العمل على التنسيق بين المصالح.

✓ السهر على تحقيق رقم أعمال الوكالة المحدد من طرف الشركة.

2. مصلحة الانتاج : وهي أهم مصلحة داخل الوكالة حيث تقوم بتأمين مختلف المركبات:

السيارات، شاحنات، حافلات...وتأمين الأملاك والأشخاص والنقل والأخطار المختلفة،

وتتم عملية التأمين عن طريق إبرام عقد بين الوكالة والزيون وفقا للشروط المحددة،

وتشمل الأقسام التالية:

- قسم تأمين السيارات.

- قسم تأمين الأملاك والأشخاص.

- قسم تأمين النقل والأخطار المختلفة.

3. **مصلحة الحوادث والمنازعات:** وهي المصلحة التي تهتم بالتعويضات الناتجة عن الحوادث سواء كان مادي أو جسماني، وذلك بآتباع إجراءات ودراسات تقنية من طرف الخبير هذا فيما يخص الحادث المادي، أما الجسماني تتم الإجراءات من طرف الطبيب المعين من الشركة.

4. **مصلحة المحاسبة:** وهي المصلحة التي تعمل من أجل التنسيق بين مصلحة الإنتاج ومصلحة الحوادث، كما تقوم أيضا بالمتابعة اليومية لحصيلة مصلحة الإنتاج (إيرادات الوكالة) ومتابعة التعويضات (نفقات الوكالة) التي تخص مصلحة الحوادث، وتستخدم هذه المصلحة الدفاتر المحاسبية التالية:

➤ **دفتر العمليات البنكية:** يسجل فيه جميع العمليات المحاسبية لإيرادات ونفقات الوكالة.

➤ **دفتر اليومية:** يسجل فيه جميع العمليات المحاسبية لإيرادات الوكالة التي تختص بها مصلحة الإنتاج ويسجل فيها نفقات الوكالة التي تختص بها مصلحة الحوادث وتتم هذه العملية في نهاية كل يوم.

➤ **دفتر المدفوعات الآجلة:** يسجل فيه جميع العمليات المحاسبية التي تمتد لأجل معين ويخص هذا السجل المؤسسات العمومية والمقاولين فقط.

➤ **دفتر الصندوق:** يسجل فيه كل المداخل التي تحصلت عليها مصلحة الإنتاج خلال يوم واحد وانطلاقا من ذلك، وتستعمل من أجل التصفيات.

➤ **التصفية اليومية:** بالنسبة للإنتاج تقوم بجمع كل المداخل اليومية الخاصة بجميع أنواع التأمين وبعد ذلك يتم تسجيلها في سجل الصندوق ثم تحويلها الى حساب الوكالة في B A D R (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) كما يقوم أيضا بتسجيل جميع المداخل المؤجلة يوميا الخاصة بالإيرادات العمومية (البلدية والدائرة) أما بالنسبة للحوادث يقوم المحاسب بتحرير شيكات للمخالصات المحررة من طرف رئيس المصلحة للمؤمن المتضرر.

➤ **التصفية الشهرية:** يقوم المحاسب بجمع التصفيات العشرية الثلاثة ويتم التصفية

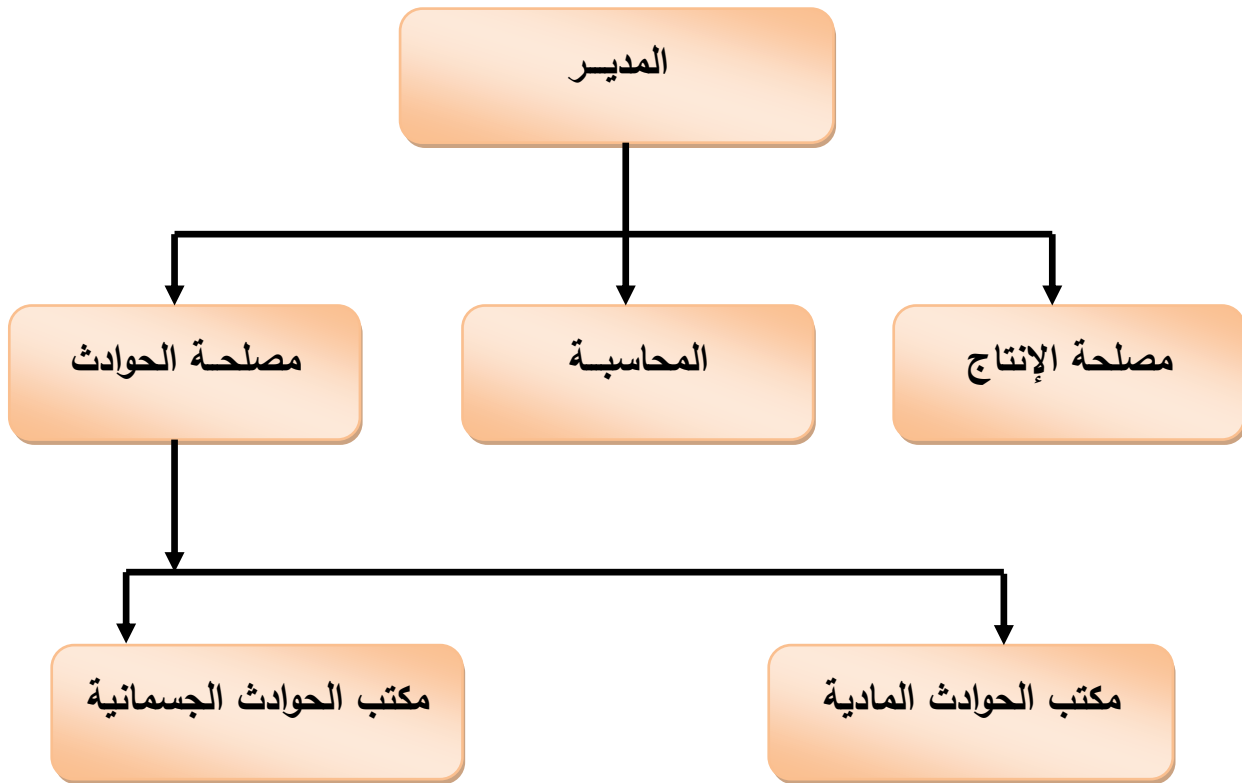
حسب كل فتر، بدراسة مداخيل ونفقات الوكالة خلال شهر بالإضافة الى

المصاريف الخاصة بتسديد مستحقات الضرائب الخاصة بالوكالة.

5. **المعاملات الخارجية للوكالة:** للوكالة علاقة خارجية مع البنوك ورجال الأمن ومع

المحكمة والوكالات الأخرى.

الشكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للتأمين بسيدي عيسى رمز 1810



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة

المطلب الثاني : أهداف وكالة التأمين بسيدي عيسى

يتمثل هدف المؤسسة الأساسي والذي تركز عليه بعناية في:

1- تحسين الخدمات المعروضة للزبائن وذلك بتنويع وتحسين النوعية ذات الجودة العالية عن

طريق:

- تقديم النصائح لتوضيح الضمانات من جميع الأخطار.

- القيام بدراسة شاملة لجميع ضمانات الأخطار المدروسة وفق للأضرار المتوقعة ولتحقيق كل هذه الخطوات تعمل المؤسسة على أن تقوم بها في أقرب وقت ممكن كي تسمح بتوطيد الثقة بين الشركة والمؤمن له.
- تساهم هذه الخطوات بدخول المؤسسة سوق المنافسة بإعتماها على النوعية العالية للخدمات كما تسمح بتحسين صورة التأمين في نظر الزبون وإظهار أهمية التأمين.
- 2- تحقيق الإيرادات وهذا الأخير يساهم في تغطية التكاليف المترتبة على الخدمات المقدمة للزبون (التعويض) بالإضافة إلى تدعيم المركز المالي للشركة.

المطلب الثالث: دورها الاقتصادي

إن التأمين كخدمة أو تبادل تجاري يلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية ويتمثل هذا الدور فيما يلي:

- القضاء على تضخم العملة وهذا بتشجيع الإدخار.
- يعمل على تنمية الفكر الاقتصادي للأشخاص.
- يساعد على خلق المنافع المكانية والزمانية للأشخاص.
- يساعد على الحفاظ على الدورة الإنتاجية للمؤسسات وخاصة تلك ذات الحجم الكبير.

المبحث الثالث: تحليل الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين SAA

إذا كان التشخيص المالي للمؤسسة عبارة عن عملية تركز على الملاحظة العميقة للمؤسسة وتبيان وضعيتها خلال فترة زمنية معينة، لتحديد نقاط ضعفها وقوتها، فإن التحليل المالي هو الأداة التي تجرى بها هذه الدراسة وتقييم وفقها الوضعية المالية للمؤسسة بشكل دقيق.

المطلب الأول: التحليل المالي

الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول التحليل المالي

1. تعريف التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي للمؤسسة بأنه دراسة للمعطيات والمعلومات المحاسبية باستخدام مجموعة من الأدوات (النسب المالية، رأس المال العامل، الجداول...)، لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بتاريخ معين وتحديد نقاط القوة بهذا المركز وتدعيمها أكثر، أو نقاط الضعف ومعرفة مسبباتها لمعالجتها مستقبلاً.

يستخدم التحليل المالي في الحكم على السياسات والقرارات المالية التي إتخذت من طرف مسيري المؤسسة والحكم على مدى كفاءة الأداء. كما تستخدم معطياته كأرضية لوضع السياسات الجديدة أو تعديلها لضمان التوازن المالي وتحقيق شروط المردودية فالقدرة على الإستمرار في المستقبل، ومعتمداً في ذلك على أساليب مختلفة.

2. أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى البحث عن شروط التوازن المالي للمؤسسة في المدى القصير، المتوسط والطويل، وقياس أموالها المستثمرة. فضلاً عن ذلك يسعى المحلل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

✓ معرفة المركز المالي للمؤسسة وتحديد ملائمتها المالية.

✓ تقييم صلاحية السياسة المالية والتشغيلية للمؤسسة.

- ✓ المساعدة في إجراء عملية التحليل ومقارنة وتقييم البيانات.
- ✓ متابعة ومعرفة بالظروف المالية والإقتصادية المحيطة.
- ✓ المساعدة في فهم البيانات المالية.
- ✓ تخطيط السياسة المالية للمؤسسة.
- ✓ الحكم على مدى كفاءة الإدارة في المؤسسة.
- ✓ معرفة مكانة المؤسسة داخل قطاعها، ومن ثم تقييم قدرتها الإستمرارية والنمو.

الفرع الثاني: مؤشرات التحليل المالي

إن عملية تحليل الوضعية المالية في شركات التأمين تعتمد على عدة مؤشرات أهمها فيما يلي:

أولاً: مؤشرات التوازن المالي:

(1) رأس المال العامل (le fonds de roulement): يعرف رأس المال العامل على أنه فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة. كما يعبر جزء من الأموال المتميز لدرجة إستحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة. وتتجلى أهميته من خلال الأمان الذي يوفره للمؤسسة فهو هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة المخاطر المتعلقة بالعسر المالي والإفلاس. يتم حسابه كما يلي :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

(2) الإحتياج في رأس المال العامل (BFR): يمكن تعريفه بأنه جزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدروة الإستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد المالية. كما يتم حساب الإحتياج في رأس المال العامل وفق الطريقة التالية:

$$\text{إحتياج رأس المال العامل} = (\text{أصول متداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{ديون قصيرة}$$

$$\text{الاجل} - \text{سلفات المصرفية})$$

3) الخزينة: يقصد بالخزينة مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لدورة إستغلال واحدة وتشمل القيم الجاهزة التي يمكن التصرف فيها. كما يتم حساب الخزينة كالتالي :

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{إحتياج رأس المال العامل}$$

ثانيا: نسب السيولة:

تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على مداد إلتزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد إستحقاقها، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل.

✓ **نسبة السيولة العامة:** تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع

الخصوم قصيرة الأجل وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، أي تحقق رأس مال صافي إيجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة، أما إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة وعليها أن تدرك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأس مالها أو تخفيض الديون قصيرة الأجل.

✓ **نسب السيولة المختصرة:** تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدي

القصير، وذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية، التي تؤثر على المخزونات. وتحسب هذه النسبة بعد النسبة الأولى للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق الخاصة في المؤسسات ذات المخزون البطيء وتحسب كما يلي:

$$\text{نسب السيولة المختصرة} = \frac{\text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

✓ **نسب السيولة الفورية:** تقيس هذه النسبة قدرة السداد للمؤسسة وذلك عن طريق

إستعمال مخزون النقدية المتاح، وذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع

المخزونات والذمم في المدى القصير، أو بعبارة أخرى تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

ثالثاً: نسب التمويل والإستقلالية المالية: تعبر هذه النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناتها ومدى إعتماها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه النسب نجد ما يلي :

❖ **نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة

للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي واحد على الأقل، أي قيمة الاموال الدائمة مساوية لقيمة الاصول الثابتة وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم.

❖ **نسبة الإستقلالية المالية:** تقيس هذه النسبة درجة إستقلالية المؤسسة عن دائنيها،

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

رابعاً: مؤشرات المردودية

المردودية: تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة من خلال تقييم مختلف الأنشطة والعمليات الإقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، وهي عبارة عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فقياسها يسمح للمسيرين بمعرفة كفاءة ورشد المؤسسة في إستخدام مواردها، ولدراسة المؤسسة يمكن الإعتماد على نوعين رئيسيين للمردودية وهما:

✓ **المردودية المالية:** تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في

مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من إستعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، وتقيس مردودية الأموال الخاصة مدى قدرة المؤسسة على توليد أرباح ومكافأة المساهمين ولهذا يهتم المساهم بالمردودية المالية كونها تحدد مصيره فيما يتعلق بالأرباح.

✓ **المردودية الإقتصادية:** تعرف على أنها العلاقة بين نتيجة الإقتصادية التي تحققها

ومجموع رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها، وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول.

المطلب الثاني: التحليل المالي للشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة (2013-2015)

الفرع الأول: تلخيص المعطيات المجمعة

تمثل تلخيص المعطيات في استخراج الميزانية المالية المختصرة وإعداد جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين من (2013-2015).

1/ عرض الميزانية المالية المختصرة للفترة (2013-2015):

أ. جانب الأصول للفترة (2013-2015):

الجدول رقم (3-1): يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة (2013-2015) :

البيان	2013	2014	2015
مجموع الأصول الثابتة	60 371 664 002.21	61 125 444 529.02	61 816 682 809.98
قيم الإستغلال	6 718 726 079.78	7 427 076 127.70	11 763 423 607.72
قيم قابلة للتحقيق	675 000 000 .00	157 577 978.00	691 479 571.14
قيم جاهزة	2 516 243 579.77	2 065 447 164.54	2 400 642 056 .84
مجموع الأصول المتداولة	9 909 969 677 .55	9 650 101 270 .24	14 855 545 235.70
مجموع الأصول	70 281 633 679.76	70 775 545 799.26	76 672 228 045.68

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة SAA

ب. جانب الخصوم للفترة (2013-2015):

الجدول رقم (2-3): يمثل الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة (2013-2015) :

البيان	2013	2014	2015
الأموال الخاصة	28 989 285 245.39	30 613 762 974.58	32 660 445 653.56
ديون طويلة الأجل	5 033 090 976.90	5 238 721 667.28	5 592 873 031.17
مجموع الأموال الدائمة	34 022 376 222.29	35 852 484 641.86	38 253 318 684.73
ديون قصيرة الأجل	36 259 257 457.47	34 923 061 157.40	38 418 909 360.95
مجموع الخصوم	70 281 633 679.76	70 775 545 799.26	76 672 228 045.68

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة SAA

ت. جدول حسابات النتائج للفترة (2013-2015) :

الجدول رقم (3-3): يمثل جدول حسابات النتائج للفترة (2013-2015) :

البيان	2013	2014	2015
أقساط صادرة على العمليات المباشرة	23 551 326 952.22	23 836 283 454.56	23 129 511 510.30
أقساط مقبولة	375 836436.05	500 266 652.34	613 927 421.72
أقساط صادرة مرحلة	-746 026 907.15	-459 558 246.08	-358 485 758.79
أقساط مقبولة مرحلة	-7 111 266.64	-36 592 146.97	-72 960 839.10
1. أقساط مقتناة للسنة المالية	23 174 025 214.48	23 840 399713.85	24 129 511 510.30
خدمات على العمليات المباشرة	12 749 013 442.09	13 454 737 071.62	14 122 544 534.01
خدمات على القبول	-302 975.02	113 248 810.66	3 487 995.15
2. خدمات خلال السنة	12 748 710 467.07	13 567 958882.28	14 126 032 529.16
عمولات مقبوضة من اعادة التأمين	325 180 525.25	446 498 988.50	559 562 453 .13
عمولات مدفوعة لإعادة التأمين	-13 577 804.11	-16 856 412.73	-18 224 330.12
3. عمولات إعادة التأمين	311 424 721.14	449 642 575.77	541 338 123.01
إعانات الإستغلال	-	-	-
4. هامش التأمين الإجمالي	10 736 739 468.55	10 722 056407.34	10 544 817 104.15
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	1 951 674 049.32	2 065 110 070.16	2 471 209 437.96

5 065 681 366.65	5 012 172 243.80	4 923 937 412.33	أعباء المستخدمين
511 207 876.49	554 500 988.98	535 535 283.50	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
-	-	-	الإنتاج المثبت
-1 102 681 125.06	-186 612 303.02	-302 475 494 .59	منتجات عملياتية أخرى
148 438 147.64	142 007 123.02	122 828 966.89	أعباء عملياتية أخرى
927 305 711.20	1 019 232 432.85	861 047 934.60	إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات
-175 997 413.22	-229 492 885.54	-100 887 681.30	المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
2 699 653 102.49	2 345 138 737.09	2 745 078 997.80	5. النتيجة التقنية العملياتية
1 595 987 504.34	1 566 566 327.79	1 599 814 107.22	المنتجات المالية
18 736 608 .32	19 103 181.34	22 266 063.19	الأعباء المالية
1 577 250 896.02	3 892 601 883.54	1 577 548 044.03	6. النتيجة المالية
4 276 903 998.51	3 892 601 883.54	4 322 627 041.83	7. النتيجة التقنية العملياتية قبل الضرائب
918 690 376.73	670 206 718.13	1 104 883 740 .47	الضرائب الواجب دفعها قبل عن النتائج العادية
-28 102 635.49	-6 278 063.78	-7 157 420.63	الضرائب المؤجلة
27 545 515 675.93	26 272 713805.97	25 488 627 218.73	مجموع المنتجات العادية
24 159 199 418.66	23 044 040576.78	22 263 726 496.74	مجموع الأعباء العادية
3 386 316 257.27	3 228 673 229.19	3 224 900 721.99	8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	عناصر غير عادية (منتجات)
-	-	-	عناصر غير عادية (أعباء)
-	-	-	9. النتيجة غير العادية
3 386 316 257.27	3 228 673 229.19	3 224 900 721.99	10. النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة SAA

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين باستخدام المؤشرات والنسب المئوية

أولاً: تحليل التطور النسبي لأصول وخصوم الميزانية للفترة (2013-2015):

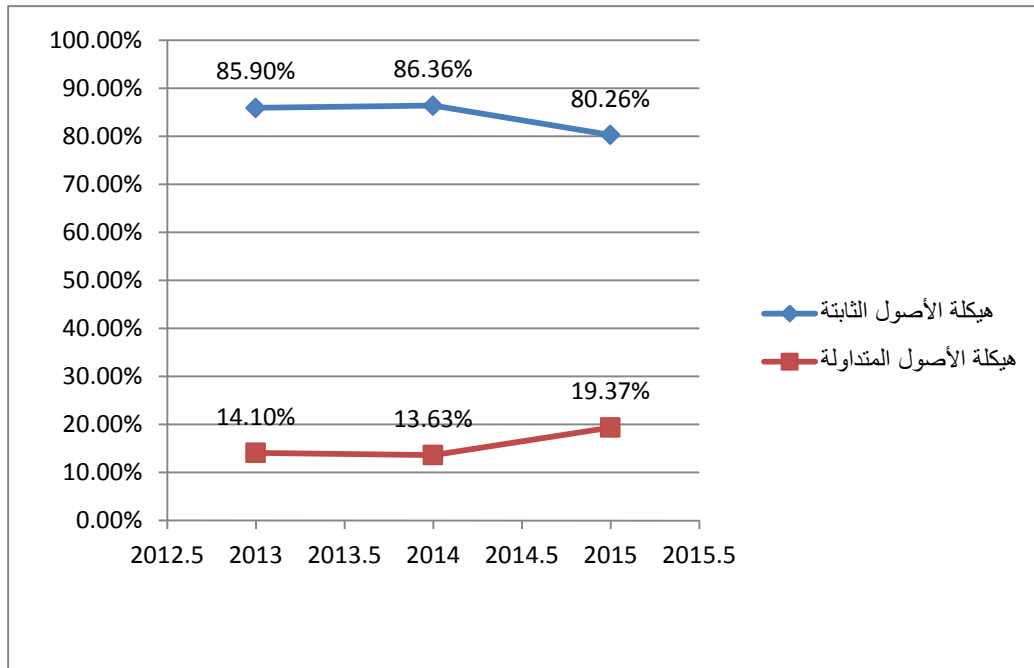
1) نسب هيكلية الأصول

الجدول رقم (3-4): يمثل نسب هيكلية الأصول للفترة (2013-2015):

النسب	كيفية حسابها	2013	2014	2015
هيكلية الأصول الثابتة	أصول ثابتة/إجمالي الأصول	%85.9	%86.36	%80.26
هيكلية الأصول المتداولة	أصول متداولة/إجمالي الأصول	%14.1	%13.63	%19.37

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة SAA

الشكل رقم (3-3): يمثل نسب هيكلية الأصول للفترة (2013-2015):



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Excel

التعليق: من خلال الجدول (3-4) والشكل (3-3) يتضح أن الأصول الثابتة كانت متذبذبة تارة منخفضة وتارة أخرى مرتفعة ففي سنة 2013 كانت تقدر نسبتها بـ %85.9 وفي سنة 2014 إرتفعت الى %86.36 ثم إنخفضت سنة 2015 إلى %80.26، أما الأصول المتداولة كانت تقدر نسبتها سنة 2013 بـ %14.1 وإنخفضت سنة 2014 الى % 13.63 لترتفع في سنة 2015 الى %19.37 .

التفسير: يعود التذبذب الحاصل في الأصول الثابتة إلى الإرتفاع والإنخفاض في الإستثمارات الثابتة التثبيتات العينية، وهذا ما يدل على الإعتماد المتزايد على الإستثمار، أما الأصول المتداولة فيعود التذبذب الحاصل فيها إلى الإنخفاض في قيم الإستغلال، وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة.

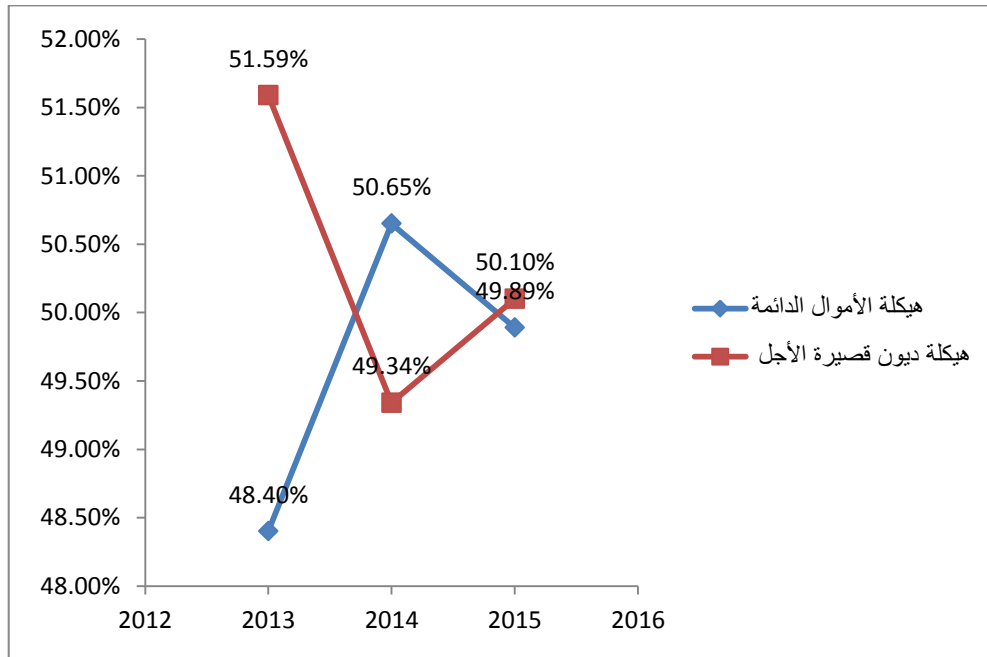
2) نسب هيكله الخصوم

الجدول رقم (3-5): يمثل نسب هيكله الخصوم للفترة (2013-2015):

النسب	كيفية حسابها	2013	2014	2015
هيكله الأموال الدائمة	الأموال الدائمة / إجمالي الخصوم	48.40%	50.65%	49.89%
هيكله ديون قصيرة الأجل	ديون قصيرة الأجل / إجمالي الخصوم	51.59%	49.34%	50.10%

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة SAA

الشكل رقم (3-4): يمثل نسب هيكله الخصوم للفترة (2013-2015):



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Excel

التعليق: من خلال الجدول (3-5) والشكل (3-4) نلاحظ أنالأموال الدائمة في تذبذب حيث كانت نسبتها سنة 2013 تقدر بـ 48.40% لترتفع سنة 2014 الى 50.65% ثم إنخفضت سنة 2015 الى 49.89%، وكذلك الأموال ديون قصيرة الأجل كانت سنة 2013 تقدر بـ 51.59% ثم إنخفضت سنة 2015 الى 49.34% لترتفع سنة 2015 الى 50.10%.

التفسير: ما يمكن ملاحظته أن الأموال الدائمة متقاربة مع الديون قصيرة الأجل على طول فترة الدراسة ويمكن تفسير التذبذب في الأموال الدائمة بالتذبذب في الأموال الخاصة والديون طويلة ومتوسطة الأجل، أما الديون قصيرة الأجل فالتناقص في نسبتها راجع الى الإنخفاض في هذه الديون.

ثانياً: حساب مؤشرات التوازن المالي

1. رأس المال العامل FRNG:

✓ **رأس المال العامل الصافي**

الجدول رقم(3-6) يمثل تغيرات رأس المال العامل الصافي للفترة (2013-2015):

البيان	2013	2014	2015
أموال دائمة	34 022 376 222.29	35 852 484 641.86	38 253 318 684.73
أصول ثابتة	60 371 664 002.21	61 125 444 529.02	61 816 682 809.98
طريقة الحساب	رأس المال العامل الصافي = أموال دائمة _ أصول ثابتة		
رأس المال العامل الصافي	-26 349 287779.92	-25 272 959 887.16	-23 563 364 125.25

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة SAA

✓ **رأس المال العامل الخاص**

الجدول رقم(3-7) يمثل تغيرات رأس المال العامل الخاص للفترة (2013-2015):

البيان	2013	2014	2015
الأموال الخاصة	28 989 285 245.39	30 613 762 974.58	32 660 445 653.56
الأصول الثابتة	60 371 664 002.21	61 125 445 529.02	61 816 682 809.98
طريقة الحساب	رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة		
رأس المال العامل الخاص	-31 382 378756.82	-30 511 681 554.4	-29 156 237 156.42

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة SAA

✓ رأس المال العامل الخارجي

الجدول رقم (3-8) يمثل تغيرات رأس المال العامل الخارجي للفترة (2013-2015):

2015	2014	2013	البيان
76 627 228 045.68	70 775 545 799.26	70 281 633 679.76	مجموع الخصوم
32 660 445 653.56	30 613 762 974.58	28 989 285 245.39	الأموال الخاصة
رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة			طريقة الحساب
43 966 782 392.24	40 161 782 824.68	41 292 348 434.37	رأس المال العامل الخارجي

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة SAA

التحليل: من خلال الجداول (3-6) و(3-7) يلاحظ أن: رأس المال العامل خلال فترة الدراسة كان سالبا، يعني أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة لديها مع عدم وجود هامش أمان هذه ما يؤكد عدم سلامة المركز المالي على المدى القصير والمتوسط، وعليه يمكن القول أن المؤسسة لا تحترم قاعدة التوازن المالي خلال الفترة المدروسة بل أكثر من ذلك وهو عدم التحسن في قيمة رأس المال العامل، وبعد ذلك حدث تذبذب في قيمته، حيث أن هذا الإنخفاض يشكل خطورة على المؤسسة لأنها تحقق هامش أمان بعد تغطية الأصول الثابتة لها بأموالها الدائمة إذ يساعدها هذا الهامش على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل.

2. إحتياج رأس المال العامل BFR

الجدول رقم (3-9) يمثل تغيرات رأس المال العامل الخارجي للفترة (2013-2015):

2015	2014	2013	البيان
14 855 545 235.70	9 650 101 270 .24	9 909 969 677 .55	الأصول المتداولة (1)
2 400 642 056 .84	2 065 447 164.54	2 516 243 579.77	قيم جاهزة (2)
38 418 909 360.95	34 923 061 157.40	36 259 257 457.47	ديون قصيرة الأجل (3)
6 349 092 941 .43	3 091 196 100.34	3 637 285 308.54	سلفات المصرفية (4)
طريقة الحساب = (2-1) - (4-3)			طريقة الحساب
-19 614 913 240.66	-24 247 210951.36	-25 228 246051.1	احتياج رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة SAA

التحليل: يتمثل رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة إحتياجات السيولة عند مواعيد إستحقاق الديون قصيرة الأجل.

يلاحظ من خلال الجدول (3-9) أن الإحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة كان سالبا خلال الثلاث سنوات وهذا يفسر أن إحتياجات الدورة كانت أكبر من موارد الدورة ويمكن القول أن الشركة لم تستطع تغطية إستخدامات الإستغلال بمراد الإستغلال.

3. الخزينة T

الجدول رقم(3-10) يمثل تغيرات الخزينة للفترة (2013-2015):

البيان	2013	2014	2015
FRNG	-26 349 287779.92	-25 272 959887.16	-23 563 364 125.25
BFR	-25 228 246051.15	-24 247 210951.36	-19 614 913 240.66
طريقة الحساب	الخزينة = رأس المال العامل - إحتياج رأس المال العامل		
الخزينة T	-1 121 041728.77	-1 025 748 935.8	-3 948 450 884.59

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة SAA

التحليل : من خلال الجدول (3-10) يمكن ملاحظة أن رصيد الخزينة للشركة خلال فترة الدراسة كان سالبا وهذا يعني أن رأس المال العامل غير كافي لتمويل الإحتياجات، مما يعكس حالة اللاتوازن المالي التي قد تؤدي إلى إفلاس الشركة. تنشأ هذه الحالة نتيجة عوامل داخلية كسوء إستخدام الموارد المالية المتاحة أو لعوامل خارجية كمرحلة الركود الإقتصادي أو للسببين معا. وننصح الشركة هنا لإعادة التوازن بترشيد إستخدام الموارد، أو جلب مبلغا إضافيا من الأموال الدائمة يمثل مبلغ العجز.

ثالثاً: تحليل النسب المالية

❖ نسب السيولة

الجدول رقم(3-11) يمثل حساب نسب السيولة للفترة (2013-2015):

2015	2014	2013	كيفية حسابها	البيان
%38.66	%27.63	%27.33	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	نسب السيولة العامة
%8.04	%6.36	%8.80	قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	نسب السيولة المختصرة
%6.24	%5.91	%6.94	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	نسب السيولة الفورية

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة SAA

التحليل :

- نلاحظ من خلال الجدول (3-11) أن السيولة العامة خلال سنوات الدراسة كانت أقل من 100%، وهذا يعني أن الأصول المتداولة عجزت عن تغطية إجمالي الديون قصيرة الأجل.
- نلاحظ من خلال الشكل (3-11) أن نسبة السيولة المختصرة خلال سنوات الدراسة تتراوح ما بين 6% الى 8% وهي منخفضة مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين 30% و 50%.
- نلاحظ من خلال الشكل (3-11) وبهدف معرفة جاهزية السيولة (نسبة السيولة الفورية) لتسديد الإلتزامات قصيرة الأجل لشركة وجدناه ضعيف جدا تراوحت قيمته بين: 5% و 6% مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين 20% و 30%.

❖ نسب التمويل والإستقلالية المالية

الجدول رقم(3-12) يمثل حساب نسب التمويل والإستقلالية المالية للفترة (2013-2015):

2015	2014	2013	كيفية حسابها	البيان
%61.88	%58.56	%56.35	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	نسب التمويل الدائم
%52.83	%50.08	%48.01	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	نسب التمويل الخاص
%42.59	%43.25	%41.24	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	نسب الإستقلالية المالية

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة SAA

التحليل:

➤ **نسب التمويل الدائم:** من خلال الجدول (3-12) نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم للمؤسسة أقل من 100%، وتدل النسب المتحصل عليها أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة لا تقوم بتمويلها كلياً عن طريق الأموال الدائمة وهذا راجع الى إنخفاض قيمة الأموال الدائمة من خلال الزيادة الكبيرة في الأصول الثابتة مقارنة بالزيادة الموجودة في الأموال الدائمة.

➤ **نسبة التمويل الخاص:** من خلال الجدول (3-12) نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص للمؤسسة أقل من 100% خلال الفترة المدروسة والمقدرة بنسب تتراوح بين 48% الى 52%، وتدل النسب المتحصل عليها أن الشركة تلجأ للإستثمار ما يسمح به القانون وذلك لعدة إعتبارات منها عدم تطور السوق المالية وإجراءات المتعلقة بالإشراف والرقابة التي تمنع حيازة تشبيبات بقيم كبيرة وتوفير سيولة حسب احتياجات المطالبات للمؤمنين.

➤ **نسب الإستقلالية:** من خلال الجدول(3-12) نلاحظ أن الإستقلالية المالية خلال الفترة المدروسة نجد أن نسبتها تتراوح بين 41% و 43% وهي منخفضة نوعاً ما مقارنة بالنسب المعيارية التي تقدر ب50% وهذا يدل على أن الشركة محل الدراسة بحاجة الى مصادر لتمويل إستثماراتها.

❖ المردودية

الجدول رقم (3-13) يمثل حساب نسب المردودية للفترة (2013-2015):

2015	2014	2013	كيفية حسابها	البيان
10.36%	10.54%	11.12%	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	المردودية المالية
4.41%	4.56%	4.58%	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	المردودية الإقتصادية

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة SAA

التحليل:

- المردودية المالية: وتعتبر المردودية المالية على العلاقة العكسية بين النتيجة التي حققتها الشركة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من إستثمار أموال أصحاب الشركة، وما يمكن ملاحظته من خلال الشكل (3-13)، بلغت المردودية المالية لسنة 2013 نسبة 0.11، وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في الشركة يولد ربح قدره 0.11 دج. أما في السنتين المواليتين نلاحظ شبه إنخفاض في المردودية المالية للشركة.
- المردودية الإقتصادية: من خلال الشكل (3-13) نلاحظ تذبذب في نسب المردودية الإقتصادية خلال الفترة المدروسة، ويمكن القول وبشكل عام أن الإنخفاض الذي عرفته النسب المردودية دليل على زيادة التكاليف وعدم قدرة المسيرين في التحكم فيها.

خلاصة:

من خلال هذا الجزء التطبيقي ودراستنا لهذه الحالة الخاصة بوكالة التأمين، عرضنا أولاً جانب من حياة الشركة الوطنية للتأمين المتعلق بنشأتها وهيكلها التنظيمي. ثم إلى تقديم الوكالة التي أجريت فيها الدراسة وذلك بتقديمها وعرض هيكلها. ثم تطرقنا إلى تحليل الأداء المالي للشركة بإستعمال مؤشرات الخاصة بالمؤسسة الإقتصادية ومؤشرات خاصة بالمؤسسات المالية الإئتمانية، ومن خلال تحليلنا للشركة وجدنا أنها تعاني من حالة اللاتوازن المالي التي قد تؤدي بالشركة للإفلاس.

السلامة

الخاتمة :

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع التنظيم المحاسبي في شركات التأمين معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى ملائمة النظام المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين، ومن اجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بن الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى. إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية ومن فرضيات البحث حيث أصبح بإستطاعتنا معرفة أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي عامة وفي شركات التأمين خاصة.

حيث حضي قطاع التأمين بإهتمام أولته الدولة إياه وكان من نتائجه إصدار التشريعات الكفيلة بتنظيم ورقابة كافة الأنشطة التأمينية ونظرا لخصوصية القطاع التأميني فقد وجدت بعض الإختلافات بين النظام المحاسبي في شركات التأمين والمؤسسات الأخرى وكذا الإختلاف بين النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين والمخطط المحاسبي للتأمينات من خلال وجود حسابات خاصة بقطاع التأمين وذلك لطبيعة النشاط الذي تقوم به.

نتائج الدراسة:

أهم ما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق مع هذه الطبيعة للإقتصاد الوطني، نتيجة للإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر والانتقال من الإقتصاد المخطط لإقتصاد السوق وتبني سياسات الخوصصة وتشجيع الإستثمار الأجنبي.
- تكمن أهمية النظام المحاسبي الجديد في شركات التأمين في تطوير أداء التنظيم المحاسبي والرقابة على العمليات المالية والفنية في إطار شركات التأمين.

نتائج الفرضيات:

الفرضية الأولى: "يعمل النظام المحاسبي في أي مؤسسة من المؤسسات ومن بينها شركات التأمين على توفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في تقييم نتائج تطبيق السياسات المختلفة".

حيث تبين صحة الفرضية وذلك لأنه يتعين على كل مؤسسة تقديم قوائم مالية واضحة ومفهومة، ونظرا لأن هذه القوائم تعتمد على سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى فإن الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة يعتبر أمرا لا بد منه حتى يتسنى فهم القوائم بصورة واضحة.

الفرضية الثانية: بخصوص الفرضية الثانية المتضمنة أن المحاسبين في قطاع التأمين لهم ثقافة محاسبية وفق النظام المحاسبي المالي حيث تبين صحة الفرضية وذلك لأنه يتعين على كل محاسب بشركات التأمين أن تكون لديه ثقافة كافية خاصة بقطاع التأمين.

الفرضية الثالثة: المتعلقة بمدى ملائمة نشاط التأمين مع التنظيم المحاسبي، فقد تبين صحة الفرضية لأن النظام المحاسبي المالي ما جاء إلا للرفعي بالتنظيم المحاسبي وجعله مواكبا للأنظمة المحاسبية الدولية أخذا بعين الإعتبار إحتياجات شركات التأمين.

الإقتراحات:

من خلال دراستنا لمختلف جوانب الموضوع، وبناءا على الدراسة النظرية والتطبيقية ومن خلال تحليل الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين، يمكن أن نخرج بجملته من التوصيات وهي:

- ✓ إنشاء مراكز خاصة وذلك قصد تكوين إطارات متخصصة في محاسبة التأمين.
- ✓ أهم ما يجب التكفل به هم العمال في مجال المحاسبة بمختلف مستوياتهم ومسؤولياتهم، كما يجب التركيز قدر الإمكان على النوعية مع الإعتماد على

إستراتيجية التكوين طويل المدى لترسيخ الثقافات والممارسات المحاسبية الجديدة المسندة إلى الممارسات المحاسبية الدولية.

✓ ضرورة مد جسور التعاون بين مؤسسات التأمين والجامعات من أجل توطيد العلاقة بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي في التعليم من خلال الملتقيات والندوات.

أفاق البحث:

وفي الأخير يمكن القول أن هذا البحث مازال مفتوحا بكل جوانب الموضوع، إذ يبقى البحث مجرد محاولة قد تكون منطلقا لبحوث أخرى في هذا الموضوع، وبذلك تخلص الدراسة ببعض النقاط نأمل أن تكون عناوين لبحوث في المستقبل وهي على النحو التالي:

❖ مدى تأثير المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS على قطاع التأمين بالجزائر.

❖ مدى إلتزام شركات التأمين بالمعايير المحاسبية الدولية.

قائمة
المراجع

المراجع
المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. ابراهيم ابو النجا، الاحكام العامة لقانون التأمين الجديد، الجزء الاول، دار النشر د م ج، 1989.
2. ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين الاطار النظري والتطبيقي، ايتراك للطباعة ونشر وتوزيع، 2002.

المذكرات والأطروحات:

1. زعلاوة شيوع، التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، جامعة متتوري قسنطينة، 2006/2005.
2. سعدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ضل تطبيق النظام المحاسبي المالي، "دراسة عينة من المؤسسات، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور 3 في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
3. صالح يونس، مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التأمين الجزائرية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات جبائية معمقة 2014/2013.
4. طاييب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ضل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، 2015/2014.
5. عيساوي سعيدة، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين، دراسة حالة الوكالة الوطنية للتأمينات CAAT غرداية خلال الفترة 2010/2009، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر علوم تجارية، جامعة ورقلة، 2012/2011.
6. عبد الصمد كانش، تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2014-2013.
7. فيصل كنزة، بن يطو خدجة، المعالجة المحاسبية للنتيبيات العينية والمعنوية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، جامعة بومرداس، 2011.

8. مسعود شطيبة، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي، جامعة قاصدي مباح ورقلة، 2013 /2012.

9. نور الدين بعليش، التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين في ضل النظام المحاسبي المالي الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مباح ورقلة، 2011/2010.

10. هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/204.

المقالات والملتقيات:

1. نبيلة بوفليح، سحنون بونعجية، مقال حول محاسبة شركات التأمين من منظور المعايير المحاسبية الدولية، الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 04/03 /ديسمبر، 2012.

القوانين والمراسيم:

1. وزارة المالية، القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة بتاريخ 2007/11/25، الجزائر.

قائمة
المفردات

المفردات
المعجمية

المخلص:

يتمحور موضوع الدراسة حول التنظيم المحاسبي في شركات التأمين، بالإضافة إلى فهم طبيعة النظام المحاسبي والتعرف على الحسابات الخاصة به ومدى مواكبته للتطورات والمستجدات التي تأتي بها المعايير المحاسبية الدولية والتقارير المالية. وقد تمت الدراسة من خلال تحليل الأداء المالي لشركة التأمين. خلصت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي ساعد على تسهيل عملية التنظيم المحاسبي في شركات التأمين.

كلمات مفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية، شركات التأمين، الأداء المالي.

Abstract:

The subject of the study is the accounting organization in insurance companies, in addition to understanding the nature of the accounting system and the identification of accounts and the extent of keeping pace with the developments and developments that come in the International Accounting Standards and Financial Reports. The study was conducted by analyzing the financial performance of the insurance company. The study concluded that the financial accounting system has facilitated the process of accounting organization in the insurance companies

Keywords: Financial Accounting System, International Accounting Standards, Insurance Companies, Financial Performance.